جامعة مولود معمري تيزي وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان المذكرة

جدد نظام المزايا في إطار القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون الأعمال

من إعداد الطالبة:
نايت محند فلورة

تحت إشراف الأستاذ:
د/ براهيمي صفيان

د/ اوباية مليكة، أستاذ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو..... رئيسا

د/ براهيمي صفيان،أستاذ محاضر أ جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....مشرفا ومقررا

د/ ايت شعلال لياس،أستاذ محاضر ب، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.....ممتحنا

2025/06/24

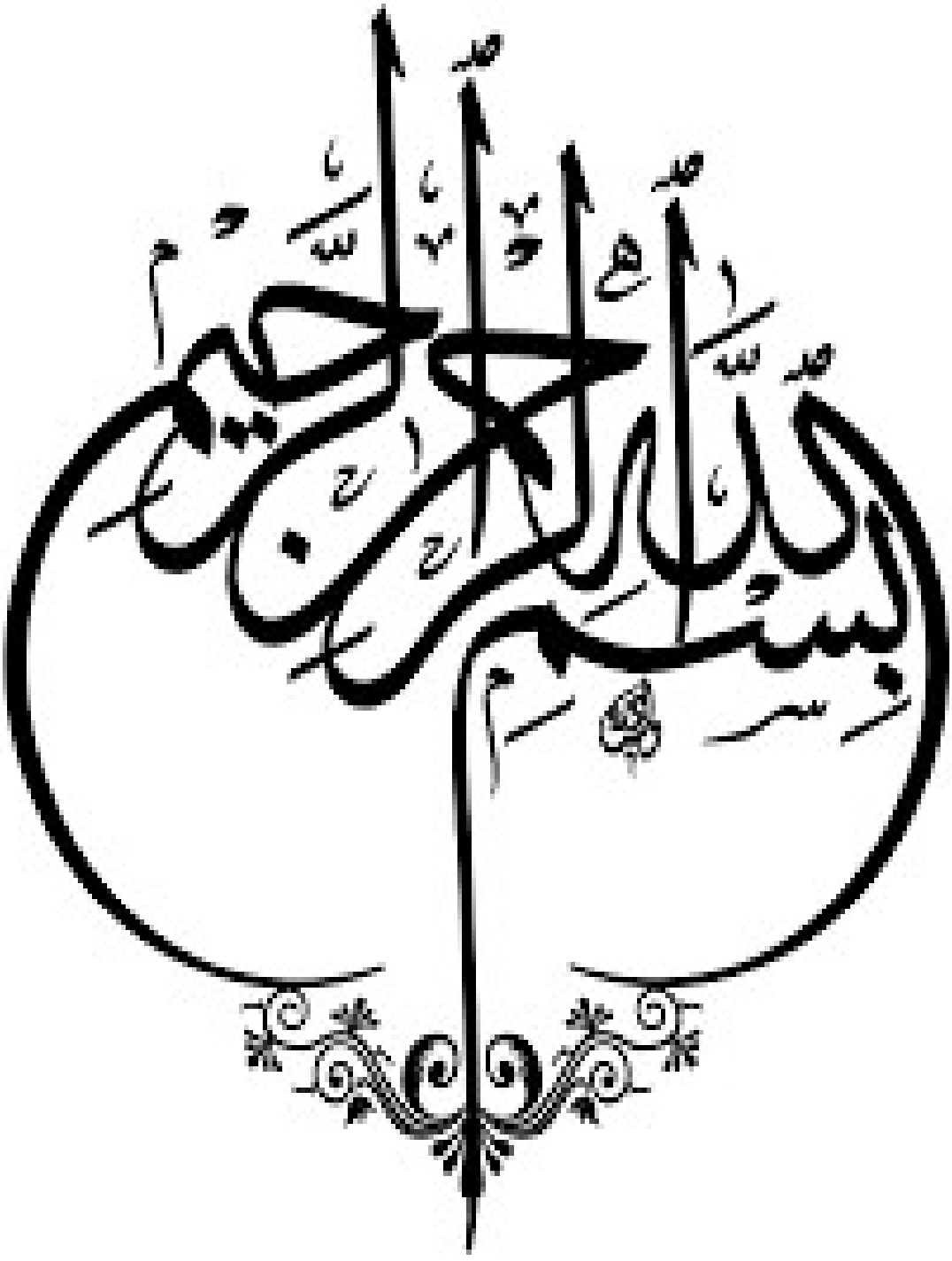
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

{قال رب اشرح لي صدري (25) ويسر لي أمري (26) وأحلل عقدة من لساني (27) يفقهوا قولي (28)} [طه: 28].

الحمد لله الذي يسر البدايات و أكمل النهايات

الحمد لله الذي ما تم جهد إلا بعونه وما ختم سعي

إلا بفضله، الحمد لله على البلوغ ثم الحمد لله

على التمام.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى استاذي المشرف" براهيمي صفيان" لما منحته لي من وقت ونصح وتوجيه وارشاد و أقول لها جزاك الله خيرا.

والشكر موصول لكل الأساتذة الذين ر افقوني طيلة المشوار الدراسي الجامعي.

كما اشكر كل من مد لي يد العون من قريب او من بعيد.

إهداء

إلى سكان قلبي، إلى النور الذي أنار دربي والسراج الذي لا ينطفي نوره أبدا والذي بذل جهد السنين من أجل أن أعتلي سلالم النجاح "أبي العزيز".

إلى من أخص الله الجنة تحت قدميها وغمرتني بالحب والحنان وأشعرتني بالسعادة والأمان هي حياتي وكل عمري "أمي العزيزة".

أمي الغالية و أبي العزيز إليكما يا أسمى آيات العطاء البشري.

إلى اولادي الأعزاء الذين هم النور الذي يضيء دربي "ايناس، محند، سيليا"اليكم اهدي هذا العمل المتواضع.

إلى اخوتي واخواتي الأعزاء "وزين، كاتيا، حنان، محند اويحيى وفارس".

الى أبناء اخواتي الأعزاء " داسين، اية و ايمن"

إلى من جمعتني بهم أجمل الصدف في الحياة فكانوا خير الرفقة ونعم الأصدقاء رغم كل الظروف صديقتي الغالية "زاهية" و ابنها " ياسين".

الى شركاء " إسماعيل ومحمد" وفريق العمل الكرام.

إلى كل من تمنى لي الخير سرا أو جهرا إلى كل من أرسل نو اياه الطيبة لي...

شكرا لكم جميعا.

مقدمة

مقدمة:

شكل المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في سنة 1993 منعرجا حاسما في مسار الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة الجزائرية، اذ يعد اول نص قانوني يقر صراحة بحق الاستثمار ويعترف به كمبدأ أساسي يجب احترامه وضمانه. وقد مثل هذا المرسوم نقلة نوعية في فلسفة التشريع الاقتصادي، اذ انتقل من منطق التنفيذ والتأطير الصارم نحو منطق الانفتاح وتشجيع المبادرة الحرة، سواء من قبل المستثمرين الوطنيين او الاجنبيين.

لكن رغم ريادة هذا النص لم يستطع مواكبة تطورات المحيط الاقتصادي الوطني والدولي، سواء من حيث بساطة الإجراءات او وضوح الحوافز او فعالية اليات حماية المستثمر. ولهذا بادت السلطات الجزائرية الى مراجعته ضمن سلسلة الإصلاحات التشريعية، كان أولها الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 اوت 2001المتعلق بتطوير الاستثمار الذي جاء ليلغي ضمنيا المرسوم 93-12 ويقدم اطارا أكثر شمولا وملائمة لمتطلبات المرحلة من خلال توسيع نطاق الضمانات، تبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة تنظيم مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

وقد تواصلت عملية الإصلاح بإصدار القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 اوت 2016، الذي يسعى الى تعزيز الشفافية وتقنين الامتيازات. ثم توج هذا المسار بإصدار القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار والذي يمثل حاليا الإطار التشريعي الأساسي المنظم للعملية الاستثمارية في الجزائر.

جاء هذا القانون الجديد كاستجابة لمجموعة من المتطلبات الداخلية والخارجية من أبرزها مواءمة التشريع الوطني مع المعايير الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رفع العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي كانت تعرقل تنفيذ المشاريع الاستثمارية، تحسين تصنيف الجزائر في مؤشرات مناخ الاعمال العالمية، تعزيز الشفافية وتحديد الحقوق والواجبات للمستثمرين بشكل واضح وصريح، دعم الاستثمار المنتج والموجه نحو خلق الثورة ومناصب الشغل، بدل لتركيز فقط على الامتيازات الشكلية.

يعد القانون 22-18 خطوة نوعية في مسار اصلاح الإطار القانوني بعدد من المزايا النوعية التي تهدف الى تحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء، عبر تبسيط الإجراءات وضمان الحماية القانونية. وتوفير حوافز مدروسة قائمة على معايير موضوعية.

ومن خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: **كيف نظم المشرع الجزائري في اطار القانون 22-18 المتعلق بترقية الاستثمار المزايا لجعلها أداة استقطاب للاستثمار الأجنبي والوطني في الجزائر؟**

وللاجابة على الإشكالية ارتأينا الى تقسيم بحثنا الى تحديد نظام توسع للمزايا في إطار قانون 22-18 (الفصل الأول) وإجراءات الحصول على المزايا واستغلالها(الفصل الثاني).

الفصل الأول:

تحديد نظام المزايا في إطار قانون 18-22

يُشكل القانون رقم 22-18 إطارًا تشريعيًا رئيسيًا يهدف إلى تعزيز بيئة الاستثمار من خلال نظام مزايا يدعم المستثمرين ويحفز النمو الاقتصادي، ويتناول هذا الفصل دراسة نظام التوسع للمزايا المقررة في إطار هذا القانون، مركزًا على تحليل أسسه القانونية وتطبيقاته العملية. من خلال "مفهوم نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر"(الفصل الأول)، يوضح الإطار النظري للمزايا، متضمنًا تعريفها، أهدافها، وأهميتها في جذب الاستثمارات ودعم المشاريع الاقتصادية، كما تطرقنا في (المبحث الثاني) الى"أنظمة المزايا المقررة في إطار القانون 22-18"، يستعرض الأنظمة والتسهيلات التي يوفرها القانون.

المبحث الاول:

مفهوم نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر

يُعد نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر أداة استراتيجية لتعزيز جاذبية البلاد الاستثمارية، بهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وتقليل الاعتماد على النفط. يقدم النظام حوافز تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية تخصيص أراضٍ بأسعار ميسرة ودعم مالي ولوجستي مع التركيز على قطاعات الصناعة والزراعة الحديثة الطاقات المتجددة والسياحة. يستند النظام إلى قانون الاستثمار 22-18 لسنة 2022، الذي يعزز الشفافية، يبسط الإجراءات، ويوفر ضمانات قانونية. يتناول هذا المبحث مفهوم النظام وأهميته وتطوره التاريخي من خلال **(المطلب الأول)**، خصائصه وتطبيقاته العملية، مع إبراز دوره في التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل ودعم التنمية الإقليمية من خلال **(المطلب الثاني)**، مستندين إلى النصوص القانونية تقارير الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والدراسات الأكاديمية.

المطلب الأول:

الأسس النظرية لنظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر

تُعدّ الأسس النظرية لنظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر ركيزة أساسية لفهم السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. في هذا المطلب، سيتم تناول تعريف نظام المزايا المقررة للاستثمار وأبرز خصائصه **(الفرع الأول)** مع تسليط الضوء على أهميته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كمحفز للنمو وداعم للاستقرار الوطني **(الفرع الثاني)**، كما سيتم استعراض التطور التاريخي لهذا النظام،**(الفرع الثالث)** بدءًا من السياسات الاستثمارية الأولى مرورًا بالإصلاحات التشريعية المتعاقبة وصولاً إلى قانون الاستثمار رقم 22-18 لسنة 2022 الذي يمثل نقلة نوعية في مسار تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر.

الفرع الأول:

تعريف نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر بصفة عامة

يُشكّل نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر أحد الركائز الأساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي وجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد الوطني. يهدف هذا النظام إلى توفير إطار قانوني وتنظيمي متكامل يحدد الحوافز والتسهيلات الممنوحة للمستثمرين سواء في شكل إعفاءات ضريبية وجمركية أو دعم إداري ومالي، أو تسهيل الوصول إلى الموارد الأساسية كالأراضي والتمويل. في هذا الفرع سيتم تناول تعريف نظام المزايا المقررة من ثلاثة أبعاد رئيسية: القانوني**(أولا)**والاقتصادي**(ثانيا)** والتنظيمي **(ثالثا)**.

أولا: التعريف القانوني لنظام المزايا المقررة للاستثمار

من الناحية القانونية، لا يوجد تعريف قانوني فالمشرع اطر المزايا من خلال القنون 22-18 ونظم هذه المزايا من دون ان يضع لها تعريف. يستند هذا النظام إلى **القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022**،[1] المتعلق بالاستثمار والذي يُعتبر الإطار القانوني الأساسي الذي يحدد شروط وآليات منح المزايا. ينص هذا القانون على تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية مثل تخفيض ضريبة القيمة المضافة وإعفاء المعدات المستوردة من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى تسهيلات في تخصيص الأراضي الاقتصادية كما يضمن القانون استقرار الحقوق المكتسبة للمستثمرين بموجب التشريعات السابقة مما يعزز الثقة في استقرار السياسات الاستثمارية ويقلل من المخاطر القانونية.[2] علاوة على ذلك يمنع القانون الجمع بين مزايا متشابهة من تشريعات مختلفة، حيث يُمنح المستثمر التحفيز الأفضل فقط. وفقًا للمادة 6 وما يليها بهدف تحقيق العدالة وضمان الكفاءة في توزيع المزايا يُعد هذا النظام جزءًا من استراتيجية قانونية أوسع تهدف إلى حماية المستثمرين تعزيز الشفافية ومواءمة التشريعات مع المعايير الدولية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

ثانيا: التعريف الاقتصادي لنظام المزايا المقررة للاستثمار

من المنظور الاقتصادي يُمثل نظام المزايا المقررة للاستثمار أداة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في الأسواق الإقليمية والدولية يهدف هذا النظام إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة العائد على الاستثمار مما يسهم في تحسين بيئة الأعمال وتعزيز الإنتاجية. يركز النظام على دعم القطاعات ذات الأولوية الوطنية مثل الصناعة التحويليةوالزراعة والسياحة والطاقات المتجددةوبهدف تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على المحروقات، التي كانت تشكل حوالي 60% من الميزانية العامة و95% من الصادرات وفقًا لإحصاءات

---

[1] القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، صادر في 28 يوليو 2022.

[2] بن سويح خديجة، النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، دار الحقيقة، الجزائر، 2007، ص ص 45-60.

[3] ونوغي نبيل، **"نظام المزايا والتسهيلات الممنوحة للاستثمار في القانون الجزائري"**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية، المجلد 12/ العدد 03، 2019، ص106.

2007. تشمل المزايا الاقتصادية إعفاءات ضريبية طويلة الأمد مثل تخفيض ضريبة القيمة المضافة وإعفاءات على الأرباح للمشاريع في المناطق النامية بالإضافة إلى تخفيضات على رسوم الجمارك لاستيراد المعدات والمواد الأولية. كما يوفر النظام دعمًا ماليًا من خلال تسهيل الوصول إلى القروض الميسرة وصناديق الدعم الحكومية مما يشجع على إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة. يسهم هذا النظام في خلق فرص عمل تحسين البنية التحتية وتعزيز التصدير مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويقلل من الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية ومع ذلك يتطلب تحقيق هذه الأهداف تنسيقًا فعالًا بين السياسات الاقتصادية والتشريعات التنظيمية لضمان استفادة القطاعات المستهدفة من هذه المزايا.[1]

الفرع الثاني:

أهمية نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر

تتجلى أهمية نظام المزايا المقررة للاستثمار في دوره كمحفز اقتصادي واجتماعي وسياسي يعزز جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية على المستويين الإقليمي والدولي. في ظل التحديات الاقتصادية، مثل تقلب أسعار النفط، ارتفاع معدلات البطالة والحاجة إلى تنويع مصادر الدخل أصبح هذا النظام أداة إستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة تحسين مستوى المعيشة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. في هذا الفرع سنناقش الأبعاد الاقتصادية**(أولا)** الاجتماعية **(ثانيا)** والسياسية لهذا النظام**(ثالثا)**.

أولا: الأهمية الاقتصادية

يُعد النظام أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية، ويمكن تلخيص أهميته الاقتصادية في النقاط التالية:

1. **جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(EDI)**

[1]. الصغير محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، التحديات والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2018، ص ص 75-90.

توفر المزايا الجبائية والجمركية بيئة مواتية للشركات الأجنبية، مما يعزز تدفق رؤوس الأموال على سبيل المثال ساهم قانون المحروقات لعام 2005 في جذب استثمارات أجنبية بقيمة 5 مليارات دولار في قطاع الطاقة خاصة من شركات مثل توتال وسوناطراك.[1] وفقًا لتقرير الأونكتاد لعام 2022[2]بلغت تدفقات FDI إلى الجزائر 2.2 مليار دولار سنويًا مع توقعات بزيادة إلى 3 مليارات دولار بحلول 2025 بفضل تحسينات قانون 22-18.[3] على سبيل المثال استثمرت شركة تويوتا اليابانية 300 مليون دولار في مشروع لتجميع السيارات في الجزائر عام 2023 مستفيدة من إعفاءات ضريبية لمدة 7 سنوات.[4]

2. تنويع الاقتصاد الوطني

يهدف النظام إلى تقليل الاعتماد على المحروقات من خلال دعم القطاعات غير النفطية، مثل الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة. على سبيل المثال ساهمت المزايا الزراعية في الجنوب الكبير في زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 15% بين 2018 و2022، مما عزز الأمن الغذائي وقلل الاعتماد على الواردات بنسبة 10%.[5] كما دعم النظام مشاريع الطاقة المتجددة حيث أُنشئت 5 محطات طاقة شمسية بقدرة 500 ميغاواط بين 2020 و2023 مستفيدة من إعفاءات ضريبية تصل إلى 10 سنوات.[6]

3. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة(PMI)

---

[1] بن سويح خديجة، النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون، الجزائر،2007، ص ص 78-80.

[2] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، "تقرير الاستثمار العالمي 2022: الإصلاحات الضريبية الدولية والاستثمار المستدام"، جنيف، الاونكتاد،2022، ص 65.

[3] البنك الدولي، "تقريرالجاهزية الأعمال"، واشنطن،2024، ص 25-88، متاح على:https://www.worldbank.org/en/businessready/publications

[4] الجزائر اليوم. تويوتا تستثمر في الجزائر، 2023، متاح على www.aljazairalyoum.dz :تم الاطلاع في 20 أبريل 2025.

[5] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،تقرير الإنتاج الزراعي 2018-2022، الجزائر، 2023 ص 30، متاح على: https://madr.gov.dz

[6] وزارة الطاقة والمناجم،تقرير سنوي عن مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر، 2023، الجزائر، ص 45-47متاح على:https://www.energy.gov.dz

توفر المزايا تسهيلات مالية وإدارية للمؤسسات الناشئة مما يعزز ريادة الأعمال ويحفز الابتكار على سبيل المثال قدم برنامج Start–upAlgeria قروضا بدون فوائد لأكثر من 500 مشروع تكنولوجي في 2023 مما ساهم في خلق 2,000 فرصة عمل جديدة وتعزيز الاقتصاد المعرفي. كما دعم النظام مشاريع صناعية صغيرة مثل مصانع النسيج في ولاية غليزان التي استفادت من إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات مما زاد إنتاجها بنسبة 20%.[1]

4. تنويع الصادرات غير النفطية:

يشجع النظام إنتاج سلع قابلة للتصدير مما يحسن الميزان التجاري على سبيل المثال ساهم مصنع فيات في وهران في تصدير 10,000 سيارة إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء في 2023 محققًا إيرادات بقيمة 50 مليون دولار.

ثانيا: الأهمية الاجتماعية

يسهم النظام في تحقيق أهداف اجتماعية مهمة، تشمل:

1. خلق فرص العمل

تشترط النصوص القانونية توفير عدد معين من الوظائف الدائمة للاستفادة من المزايا الإضافية، وفقًا للمادة 7 من قانون 22–18.[2] على سبيل المثال، ساهمت مشاريع الاستثمار في ولاية إليزي في خلق 10,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة بين 2020 و2023 مما خفض معدل البطالة في المنطقة بنسبة 5%[3] كما خلق مصنع

---

[1] وزارة الصناعة. تقرير الصناعات الخفيفة في غليزان، الجزائر، 2023، ص 20.

[2] تنص المادة 7 من القانون رقم 22–18السالف الذكر بانه:**«تعفى من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي،المساهمات الخارجية العينية التي تدخل حصريا في إطار عمليات نقل الأنشطة من الخارج.**
وتعفى أيضا من إجراءات التجارة الخارجية والتوطين البنكي، السلع الجديدة التي تدخل ضمن الحصص العينية الخارجية».

[3] المكتب الوطني للإحصاءات،تقرير التوظيف في إليزي 2020-2023، الجزائر، 2023، ص 15.

فيات في وهران 2,000 فرصة عمل مباشرة و5,000 فرصة غير مباشرة في سلسلة التوري.

2.تحسين البنية التحتية

الاستثمارات في المناطق النائية مثل الجنوب الكبير تسهم في تطوير البنية التحتية مثل الطرقوالمدارسوالمستشفيات. على سبيل المثال ساهم مشروع إنشاء الطريق السيار تمنراست–إن صالح المدعوم بمزايا استثمارية في تحسين الربط بين المناطق الجنوبية والشمالية مما سهل نقل البضائع وتنقل السكان.[1]

2. تقليص الفوارق الجهوية

من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق المهمشة يعزز النظام العدالة الاجتماعية ويحد من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى. على سبيل المثالزادت الاستثمارات في ولايات الجنوب بنسبة 20% بين 2018 و2023 مما ساهم في تحسين مؤشرات التنمية البشرية في هذه المناطق بنسبة 10%.[2]

ثالثا:الأهمية السياسية

يعكس النظام التزام الدولة الجزائرية بتحسين مناخ الأعمال مما يعزز صورتها دوليًا ويوطد علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى تشمل الأهمية السياسية:

1. تعزيز الشراكات الدولية

توقيع الجزائر على معاهدات استثمار ثنائية مع أكثر من 20 دولة مثل الصين، فرنسا وإيطاليا، يعكس جهودها لخلق مناخ استثماري موثوق[3] على سبيل المثال ساهمت

---

[1] وزارة الأشغال العمومية، "تقرير مشروع الطريق السيار تمنراست-إن صالح"، الجزائر، 2023، ص 25.
[2] المكتب الوطني للإحصاءات،مؤشرات التنمية البشرية في الجنوب 2018-2023، الجزائر، 2023، ص 12.
[3] وزارة التجارة، الاتفاقيات الثنائية للجزائر،2023، متاح على:www.commerce.gov.dzتم الاطلاع في: 19 أبريل 2025.

الاتفاقية مع الصين لعام 2018 في استثمار 3.5 مليار دولار في مشروع ميناء الحمدانية في شرشال مما عزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين.[1]

2. زيادة الثقة الدولية:

ضمانات مثل حماية الاستثمارات من التغييرات التشريعية (المادة 21 من قانون 22-18) وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي (المرسوم 22-299) تعزز ثقة المستثمرين الأجانب مما يجعل الجزائر وجهة استثمارية آمنة.[2] على سبيل المثال ساهمت هذه الضمانات في جذب استثمارات فرنسية في قطاع الطاقة المتجددة مثل مشروع محطة طاقة شمسية في تمنراست بقيمة 200 مليون دولار.[3]

3. تعزيز الاستقرار السياسي

من خلال تقليص البطالة والفوارق الجهوية، يسهم النظام في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي مما يجعل الجزائر أكثر جاذبية للاستثمارات الطويلة الأجل.[4]

الفرع الثالث:

التطور القانوني لأنظمة المزايا في الجزائر

تشكّل نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر نتيجة تطورات تاريخية وقانونية عكست التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد منذ الاستقلال عام 1962. من النهج الاشتراكي الذي ساد في الستينيات والسبعينيات إلى الانفتاح التدريجي على اقتصاد السوق في التسعينياتمرورًا بالإصلاحات الحديثة التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة مرّ هذا النظام بمراحل متعددة شكلت إطاره الحالي. في هذا الفرع سنستعرض السياق التاريخي لهذا

(1) الجزائر اليوم، 2018، متاح علىwww.aljazairalyoum.dz :تم الاطلاع في 20 أبريل 2025.
(2) المرسوم التنفيذي رقم 22-299 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الجريدة الرسمية، العدد،ص 5.
(3)وزارة الطاقة والمناجم."تقرير سنوي عن مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر"، 2023، الجزائر 46.
(4) عبد القادر، محمد. تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر، دار الجزائر للنشر، الجزائر،2010، ص 200.

النظـام مـع تسـليط الضـوء علـى المراحـل الرئيسـية لتطـور السياسـات الاسـتثمارية فـي الجزائر **(أولا)**بالإضافة إلى تحليل الإطار القانوني الذي ينظمه مع التركيز على التشريعات الرئيسية مثل الأمر 01-03 قانون 16-09 وقانون 22-18 **(ثانيـا)**وكذلك الضمانات القانونية التي يوفرها النظام لحماية المستثمرين **(ثالثا)**.

أولا: السياق التاريخي:

1. مرحلة ما بعد الاستقلال (1962-1980)

بعد الاستقلال اعتمدت الجزائر نهجًا اشتراكيًا يقوم على احتكار الدولة للاقتصاد وتأميم الموارد الطبيعية خاصة المحروقات. ركزت السياسات الاقتصادية على بناء الصناعات الثقيلة وتطوير البنية التحتية مع غياب حوافز واضحة للاستثمار الخاص أو الأجنبي. خلال هذه الفترة كانت الاستثمارات محصورة في القطاع العام ولم يكن هناك نظام مزايا منظم لتشجيع القطاع الخاص.[1]

2. أزمة الثمانينيات (1980-1990)

شهدت الجزائر أزمة اقتصادية حادة في منتصف الثمانينيات نتيجة انهيار أسعار النفط عام 1986 مما كشف هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات. هذه الأزمة دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية وبدأت بفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي خاصة في قطاع المحروقات من خلال تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية محدودة للشركات الأجنبية.[2]

3. الانتقال إلى اقتصاد السوق (1990-2000)

مع بداية التسعينيات وتحت ضغط الإصلاحات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدأت الجزائر الانتقال نحو اقتصاد السوق. شهدت هذه الفترة إصدار قوانين

[1] عبد القادر محمد، مرجع سابق، ص ص 120-130.

[2] عبد القادر محمد، المرجع نفسه، ص 145.

جديدة لتشجيع الاستثمار مثل قانون الاستثمار لعام 1993 الذي قدم إطارًا أوليًا للمزايا الجبائية والجمركية. ومع ذلك ظلت التحديات السياسية والأمنية مثل الحرب الأهلية في التسعينيات عائقًا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية.[1]

4. الإصلاحات الحديثة (2000–2025)

مع استعادة الاستقرار السياسي في أوائل الألفية أصدرت الجزائر سلسلة من القوانين لتحسين مناخ الاستثمار مثل الأمر 01–03 لعام 2001 الذي وضع أسسًا حديثة لنظام المزايا. تلته قوانين أخرى مثل قانون 16–09 لعام 2016 وقانون 22–18 لعام 2022اللذان ركزا على تبسيط الإجراءات تعزيز الشفافية وتقديم حوافز أكثر جاذبية لدعم القطاعات الاستراتيجية والمناطق المهمشة.[2]

ثانيا: السياق القانوني

الإطار القانوني لنظام المزايا المقررة تطور عبر عدة تشريعات رئيسية، يمكن تلخيصها كما يلي:

1. الأمر رقم 01–03 (2001)

وضع الأسس الأولى لنظام المزايا المقررة، مع التركيز على الإعفاءات الجبائية والجمركية للمشاريع المنتجة للسلع والخدمات. نصت المادة 4 من هذا الأمر على إمكانية الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة تصل إلى 5 سنوات للمشاريع في القطاعات ذات الأولوية.[3]

2. قانون رقم 16–09 (2016)

---

[1] مولاي الطاهر، "تطور قوانين الاستثمار في الجزائر"،جامعة سعيدة، متاح على: www.studocu.com تم الاطلاع في 17أبريل 2025.

[2] تنص المادة الأولى من القانون 22-18 سالف الذكرعلى انه:**« يهدف هذا القانون الى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار و حقوق المستثمرين و التزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لانتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين او المعنويين، الوطنيين او الأجانب، مقيمين كانوا او غير مقيمين» .**

[3] أمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، الجريدة الرسمية، العدد 47،الصادرفي 22 أوت 2001.

ركز على ترتيب المزايا حسب أهمية القطاعات والمناطق مع إلغاء قاعدة 49/51 (التي كانت تشترط أن تكون الملكية الأجنبية محدودة بنسبة 49%) في بعض القطاعات غير الاستراتيجية، مما شجع الاستثمار الأجنبي.[1] كما نصت المادة 12 على إعفاءات ضريبية تصل إلى 7 سنوات للمشاريع في المناطق الجنوبية.[2]

3. قانون رقم 22-18 (2022)

يُعدّ الأكثر شمولية وحداثة، حيث أدخل ثلاثة أنظمة تحفيزية (القطاعات، المناطق، والاستثمارات المهيكلة) مع ضمانات قانونية لحماية المستثمرين. تنص المادة 10 على إمكانية الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لمدة تصل إلى 10 سنوات للمشاريع في القطاعات ذات الأولوية بينما تنص المادة 15 على تسهيلات إدارية من خلال "النافذة الوحيدة".[3]

4. المراسيم التنفيذية

تدعم تنفيذ قانون 22-18 عدة مراسيم تنفيذية مثل:

- **المرسوم التنفيذي 22-302 (2022):** يحدد معايير الاستثمارات المهيكلة، مثل الحد الأدنى للقيمة (5 مليارات دينار) وعدد فرص العمل (500 فرصة عمل على الأقل).[4]
- **المرسوم التنفيذي 22-303 (2022):** ينظم إجراءات متابعة الاستثمارات من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[5]
- **المرسوم الرئاسي 22-296 (2022):** ينشئ اللجنة الوطنية العليا للطعون، التي تتيح للمستثمرين الطعن في القرارات الإدارية المتعلقة بالمزايا.[1]

---

[1] قانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية، العدد 46، الصادرفي 7 أوت 2016.
[2] نفس المرجع السابق، المادة 12.
[3] قانون رقم 22-18، سالف الذكرالمواد 10و15.
[4] المرسوم التنفيذي رقم 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، الجريدة الرسمية، العدد 60، الصادرة في 18 سبتمبر 2022.
[5] نفس المرجع السابق.

المطلب الثاني:

الخصائص والتطبيقات العملية لنظام المزايا

يُمثل نظام المزايا الاستثمارية في الجزائر ركيزة أساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، حيث يهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي تقليل البطالة، وزيادة الصادرات غير النفطية في ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري مثل الاعتماد الكبير على المحروقات. يستند النظام إلى قانون الاستثمار رقم 22-18 لعام 2022، الذي يُنظم الحوافز الضريبية والجمركية المالية والعينية بالإضافة إلى المراسيم التنفيذية مثل 22-295 و22-300 التي تحدد إجراءات التنفيذ شروط الاستفادة والقطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة التكنولوجيا والتعدين. يتميز النظام بالمرونة في تصميم الحوافز التدرج في تقديمها الشفافية في الإجراءات والتركيز على الاستدامة البيئية مما يجعله أداة فعالة لدعم الاقتصاد الوطني. يهدف هذا المطلب إلى تقديم تحليل شامل لخصائص النظام(**الفرع الأول**) أنواع المزايا المقدمة(**الفرع الثاني**) والتطبيقات العملية عبر قطاعات متنوعة تشمل الصناعة والزراعة والخدمات، اللوجستيات، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعدين في (**الفرع الثالث**). سيتم دعم التحليل بجداول توضيحية تُلخص البيانات الرئيسية مع الإشارة إلى التحديات التي تواجه التنفيذ مثل البيروقراطية وضعف البنية التحتية في بعض المناطق، إلى جانب تقديم توصيات لتحسين الأداء.

الفرع الأول:

خصائص نظام المزايا المقررة للاستثمار

[1] المرسوم الرئاسي رقم 22-296 المؤرخ في 4 سبتمبر 2022، الجريدة الرسمية، العدد 58، الصادرة في 18سبتمبر 2022.

يتميز نظام المزايا الاستثمارية في الجزائر بمجموعة من الخصائص التي تجعله أداة فعالة لجذب الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي المستدام، خاصة في سياق التحول نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على الموارد النفطية. تشمل هذه الخصائص المرونة(**أولا**)، التدرج(**ثانيا**)، الشفافية(**ثالثا**)، الاستدامة البيئية(**رابعا**)، والتكامل مع السياسات الاقتصادية الوطنية (**خامسا**).

أولا: المرونة العالية

يتميز نظام المزايا بقدرته على تصميم الحوافز وفقًا لطبيعة المشروع، حجمه، موقعه الجغرافي، وقطاعه الاقتصادي، مما يتيح استهداف القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة والتعدين بفعالية. تنص المادة 5 من قانون 22-18 على معايير دقيقة لمنح المزايا، تشمل خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا، والمساهمة في التنمية المحلية.[1]

ثانيا: التدرج في المزايا

يعتمد النظام على تقسيم المزايا إلى ثلاث مراحل رئيسية: الإنشاء، التشغيل والتوسع مما يضمن دعم المشاريع في مراحلها المختلفة ويزيد من استدامتها.

1. **في مرحلة الإنشاء**، تُمنح إعفاءات جمركية كاملة على استيراد المعدات والمواد الأولية (المادة 9 من قانون 22-18) مما يقلل التكاليف الأولية بنسبة تصل إلى 30% في بعض القطاعات مثل التعدين.[2]
2. **خلال مرحلة التشغيل**، تُقدم تخفيضات على ضريبة الأرباح بنسبة 50-75% لمدة 3 إلى 8 سنوات حسب حجم المشروع وتأثيره الاقتصادي مع إمكانية تمديد الإعفاءات في حال تحقيق أهداف مثل زيادة الصادرات بنسبة 10% سنويًا.
3. **أما في مرحلة التوسع**، فيُقدم دعم تسويقي ولوجستي مثل تمويل المشاركة في المعارض الدولية أو إنشاء شبكات تصدير.

[1]. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص 8-30.
[2]. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مرجع نفسه، ص 10.

ساهم هذا التدرج في زيادة نسبة نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة 22% بين 2018 و2024حيث أظهرت إحصائيات أن 70% من هذه المشاريع حققت أرباحًا مستدامة خلال أول ثلاث سنوات.[1] ومع ذلك يُشير البعض إلى ضرورة تقليص فترة مراجعة المشاريع في مرحلة التوسع لتجنب التأخيرات التي قد تؤثر على القدرة التنافسية.[2]

ثالثا: الشفافية والوضوح

يفرض النظام شروطًا صارمة لضمان الشفافية حيث يتطلب تقديم وثائق دقيقة مثل دراسات الجدوى الاقتصادية والتقارير البيئية التي تُراجع خلال 60 يومًا من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) بموجب المرسوم 22-295.[3]تُنشر تقارير سنوية تُوضح عدد المشاريع المستفيدة والقطاعات المستهدفة والتأثيرات الاقتصادية مما يعزز الثقة بين المستثمرين ويقلل من مخاطر الفساد. على سبيل المثال أظهر تقرير صادر عام 2023 أن 85% من المشاريع المستفيدة خضعت لمراجعة مستقلة، مما ساهم في تحسين سمعة النظام دوليًاومع ذلك تواجه المناطق النائية تحديات تتعلق بنقص الأنظمة الرقمية، مما يؤدي إلى تأخيرات تصل إلى 45 يومًا إضافية في معالجة الطلبات مقارنة بالمناطق الحضرية، وهو ما يتطلب استثمارًا أكبر في البنية التحتية الرقمية.

رابعا: الاستدامة البيئية

يُعطي النظام الأولوية للمشاريع الصديقة للبيئة حيث تُستثنى المشاريع غير المتوافقة مع معايير الانبعاثات من المزايا بينما تُمنح المشاريع الخضراء مثل مشاريع الطاقة المتجددة إعفاءات إضافية بنسبة 35% على ضريبة القيمة المضافة (المادة 13 من قانون 22-

(1) .OECD. (2024). Economic Outlook for Algeria: Investment and Diversification. : OECD Publishing, 2024, paris, p 50-70

(2). البنك الأفريقي للتنمية، تقرير التنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا 2024، أبيدجان، 2024، ص 25-45.

(3). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار. المرسوم التنفيذي 22-295، الصادرة في 18 سبتمبر 2022، ص 6-12.

18).[1] على سبيل المثال ساهمت هذه الإعفاءات في إنشاء 18 مشروعًا للطاقة الشمسية في ولايات مثل الأغواط وغرداية بين 2020 و2024، مما أدى إلى إنتاج 1,500 ميغاواط من الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات الكربون بنسبة 12% في هذه المناطق. كما يُشجع النظام على استخدام تقنيات حديثة في القطاعات الأخرى مثل الزراعة المستدامة لضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية ومع ذلك يُطالب بعض الخبراء بتشديد المعايير البيئية لضمان استدامة طويلة الأمد خاصة في قطاع التعدين الذي قد يُسبب أضرارًا بيئية إذا لم يُراقب بدقة.[2]

خامسا:التكامل مع السياسات الوطنية

يتماشى النظام مع استراتيجيات التنمية الوطنية مثل:

- زيادة إنتاج الطاقة المتجددة بنسبة 30% بحلول 2030.
- تقليل استيراد التكنولوجيا بنسبة 20% بحلول 2026
- تعزيز الصادرات غير النفطية إلى 25 مليار دولار سنويًا بحلول 2027.

على سبيل المثال ساهم دعم الصناعات التكنولوجية في إنشاء 120 شركة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بين 2022 و2024 مما قلل الاعتماد على البرمجيات المستوردة بنسبة 10%كما يدعم النظام تطوير قطاع التعدين لزيادة إنتاج المعادن مثل الفوسفات مما يعزز مكانة الجزائر كمصدر رئيسي في الأسواق العالمية. ومع ذلك يتطلب تحقيق هذا التكامل زيادة التنسيق بين الوزارات المعنية حيث تُشير التقارير إلى وجود تداخل في الاختصاصات يُعيق التنفيذ في بعض القطاعات.[3]

---

[1] تنص المادة 13من القانون رقم 22-18 سالف الذكر:**«لا تسري الاثار الناجمة عن مراجعة او الغاء هذا القانون الذي قد تطرا مستقبلا، على الاستثمار المنجز في اطار هذا القانون، الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة» .**

[2] OECD.، مرجع سابق ، ص 68.

[3] البنك الأفريقي للتنمية، مرجع سابق، ص 48.

الفرع الثاني:

أنواع المزايا المقررة للاستثمار

تتنوع المزايا الاستثمارية في الجزائر لتشمل **(أولا)**حوافز ضريبية**(ثانيا)**جمركية**(ثالثا)**مالية تخصيص الأراضي**(رابعا)** وحوافز قطاعية **(خامسا)**، بهدف دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. تُصمم هذه المزايا لتلبية احتياجات المشاريع المختلفة، سواء كانت كبيرة أو صغيرة وتُركز على تعزيز القطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا والتعدين إلى جانب القطاعات التقليدية مثل الصناعة والزراعة يهدف هذا الفرع إلى تقديم تحليل معمق لأنواع المزايا مع التركيز على الأسس القانونية الأمثلة العملية والتأثيرات الاقتصادية مع دعم التحليل بجدول يُلخص التطبيقات.

أولا: الإعفاءات الضريبية

تُعتبر الإعفاءات الضريبية من أبرز الحوافز حيث تشمل إعفاءات من ضريبة الأرباح (IBS) لمدة 5 إلى 15 سنة حسب حجم المشروع وقطاعه بالإضافة إلى تخفيضات على ضريبة القيمة المضافة (TVA) بنسبة 50-75%.[1]

على سبيل المثال استفادت شركات تطوير البرمجيات في ولاية سطيف من إعفاءات ضريبية بنسبة 85% مما أدى إلى زيادة عدد الشركات الناشئة في هذا القطاع بنسبة 25% بين 2022 و2024 مع خلق 4,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. كما ساهمت هذه الإعفاءات في جذب استثمارات أجنبية في قطاع التكنولوجيا حيث أنشأت شركات مثل "Algeria Tech Solutions" فروعًا محلية باستثمارات تقدر بـ 2 مليار دينار ومع ذلك، تُشير بعض التقارير إلى أن الإعفاءات الطويلة الأمد قد تُقلل من إيرادات الدولة مما يتطلب توازنًا بين جذب الاستثمارات واستدامة المالية العامة.

ثانيا: الإعفاءات الجمركية

[1] انظر *المادة 7 من* القانون 22-18 سالف الذكر.

تُمنح إعفاءات كاملة على استيراد المعدات والمواد الأولية اللازمة لإنشاء المشاريع خاصة في القطاعات الصناعية والتعدينية.على سبيل المثال قللت هذه الإعفاءات تكاليف إنشاء مشاريع استخراج الفوسفات في ولاية تبسة بنسبة 28% مما مكّن من إطلاق 5 مشاريع تعدين جديدة بين 2022 و2024 بطاقة إنتاجية إجمالية تقدر بـ 500,000 طن سنويًا. كما ساهمت الإعفاءات في جذب شركات دولية مثل "PhosCor International" التي استثمرت 3 مليارات دينار في المنطقة هذه الإعفاءات لعبت دورًا كبيرًا في تقليل العبء المالي على المستثمرين ولكن هناك حاجة إلى مراقبة صارمة لضمان استخدام المعدات المستوردة في الأغراض المحددة حيث سُجلت بعض الحالات التي أُسيء فيها استخدام هذه المزايا.[1]

ثالثا: تخصيص الأراضي

يُنظم المرسوم 22–300 تخصيص الأراضي الصناعية والزراعية بأسعار رمزية تتراوح بين 2 و6 دنانير للمتر المربع مع عقود امتياز تصل إلى 35 عامًا.[2] ساهم هذا الإجراء في إنشاء 350 مشروعًا للطاقة الشمسية في ولاية بشار بمساحة إجمالية 18,000 هكتار بين 2021 و2024 مما أدى إلى زيادة إنتاج الكهرباء النظيفة بنسبة 20% وخلق 5,000 فرصة عمل مباشرة. كما استفادت مشاريع زراعية في ولاية الوادي من تخصيص 25,000 هكتار مما عزز إنتاج الخضروات والفواكه بنسبة 22% ودعم الأمن الغذائي[3] ومع ذلك يواجه تخصيص الأراضي تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية في المناطق النائية مثل نقص شبكات الري أو الكهرباء، مما يتطلب استثمارات إضافية لضمان نجاح المشاريع.

رابعا: الدعم المالي

يشمل النظام قروضًا ميسرة بفوائد تتراوح بين 0.2% و0.8% إلى جانب منح لدعم البحث والتطوير والتكوين المهني.[4] على سبيل المثال استفادت شركات تكنولوجيا المعلومات في

(1). البنك الأفريقي للتنمية، مرجع سابق، ص 42.
(2). المرسوم التنفيذي 22-300، مرجع سابق، ص ص 10-15.
(3). وزارة الزراعة والتنمية الريفية، تقرير الإنتاج الزراعي 2024، الجزائر، 2024، ص ص 18-30.
(4). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، دليل الدعم المالي للاستثمار، 2022،ص20-25.

ولاية قسنطينة من قروض بقيمة 7 مليارات دينار، مما أدى إلى إنشاء 90 شركة ناشئة متخصصة في تطوير تطبيقات الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي مع خلق 6,000 فرصة عمل بين 2022 و2024. كما ساهمت المنح في تمويل برامج تدريب لـ 2,000 شاب في مجالات البرمجة والتصميم الرقمي مما عزز القدرة التنافسية للقطاع ومع ذلك، يُطالب المستثمرون بتوسيع نطاق المنح لتشمل المشاريع متوسطة الحجم حيث تتركز معظم الدعم حاليًا على المشاريع الكبيرة أو الصغيرة جدًا.

خامسا: حوافز قطاعية

تُمنح مزايا إضافية للقطاعات ذات الأولوية مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا والتعدين على سبيل المثال تحصل مشاريع الطاقة الشمسية في ولاية إليزي على إعفاءات ضريبية بنسبة 100% على المعدات المستوردة بينما تُمنح شركات التعدين في جانت تخفيضات ضريبية بنسبة 70% لمدة 10 سنوات.[1] كما تُقدم حوافز خاصة لشركات تكنولوجيا المعلومات مثل إعفاءات جمركية على استيراد الخوادم والبرمجيات مما ساهم في إنشاء 50 مركزًا للبيانات في الجزائر العاصمة وسطيف بين 2022 و2024. هذه الحوافز عززت مكانة الجزائر كمركز إقليمي للابتكار ولكن هناك حاجة إلى تحسين التنسيق بين الجهات الحكومية لضمان توزيع عادل للمزايا عبر القطاعات.

[1]. وزارة الطاقة والمناجم، تقرير القطاعات الاستراتيجية 2024، الجزائر، 2024، ص ص 22-35.

الفرع الثالث:

التطبيقات العملية للنظام

يُطبق نظام المزايا الاستثمارية عبر قطاعات اقتصادية متعددة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، مثل تقليل البطالة إلى أقل من 7% بحلول 2027، زيادة الصادرات غير النفطية إلى 25 مليار دولار سنويًا وتعزيز الأمن الغذائي والطاقي. يغطي النظام قطاعات تقليدية مثل الصناعة(**أولا**) الزراعة(**ثانيا**) الخدمات(**ثالثا**)واللوجستيات(**رابعا**)، بالإضافة إلى قطاعات إستراتيجية مثل الطاقة المتجددة(**خامسا**) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(**سادسا**)والتعدين (**سابعا**). يهدف هذا الفرع إلى تقديم تحليل معمق للتطبيقات العملية في هذه القطاعات، مع التركيز على الإنجازات، التحديات والتوصيات لتحسين الأداء سيتم دعم التحليل بجدول يُلخص البيانات.

أولا: القطاع الصناعي

يُعتبر القطاع الصناعي من أبرز القطاعات المستفيدة من المزايا حيث تُركز الحوافز على الصناعات التحويلية مثل السيارات، الإلكترونيات والمعدات الثقيلة. على سبيل المثال استفاد مصنع "Algerian Industrial Tech" في ولاية بليدة من إعفاءات جمركية كاملة على استيراد خطوط الإنتاج مما مكّن المصنع من إنتاج 20,000 وحدة من المعدات الإلكترونية سنويًا وخلق 2,500 فرصة عمل مباشرة بين 2022 و2024. ساهمت هذه المزايا في زيادة الإنتاج الصناعي بنسبة 15% في مناطق مثل قسنطينة وسطيف مع جذب استثمارات أجنبية بقيمة 5 مليارات دينار من شركات مثل "TechMachinery Corp" الألمانية. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات مثل نقص الكوادر الفنية المتخصصة حيث تُشير التقارير إلى أن 40% من المشاريع الصناعية تعاني من نقص في المهندسين والفنيين المؤهلين، مما يتطلب برامج تدريب مكثفة.

ثانيا: القطاع الزراعي

يلعب القطاع الزراعي دورًا حيويًا في تعزيز الأمن الغذائي حيث تدعم المزايا مشاريع الزراعة الحديثة والصحراوية. ساهم تخصيص 30,000 هكتار في ولاية أدرار في إنشاء 250 مشروعًا زراعيًا بين 2021 و2024مما زاد إنتاج الحبوب بنسبة 28% وإنتاج التمور بنسبة 30%، مع خلق 15,000 فرصة عمل على سبيل المثال استفادت مزارع "AgriSud" من إعفاءات ضريبية وتخصيص أراضٍ بأسعار رمزية مما مكّنها من تصدير 50,000 طن من التمور إلى أوروبا سنويًا محققة إيرادات تقدر بـ 2 مليار دينار.[1] كما ساهمت المزايا في تطوير أنظمة الري الحديثة مما قلل استهلاك المياه بنسبة 15% في المناطق الصحراوية ومع ذلك، يعاني القطاع من ضعف البنية التحتية للري والنقل في المناطق النائية مما يُعيق تصدير المنتجات الزراعية ويتطلب استثمارات إضافية.

ثالثا: قطاع الخدمات

يركز النظام على دعم السياحة والخدمات الرقمية حيث تُمنح المشاريع السياحية إعفاءات ضريبية وتخصيص أراضٍ لتعزيز الجذب السياحي. على سبيل المثال استفادت مشاريع سياحية في ولاية تيبازة من تخصيص 100 هكتار، مما أدى إلى إنشاء 10 فنادق ومنتجعات سياحية جذبت 200,000 سائح سنويًا بين 2022 و2024 محققة إيرادات تقدر بـ 3 مليارات دينار كما دعمت المزايا شركات الخدمات الرقمية حيث استفادت شركة "DigitalAlgeria" من قروض ميسرة بقيمة 4 مليارات دينار مما مكّنها من تطوير منصة للتجارة الإلكترونية تخدم 500,000 مستخدم سنويا ومع ذلك تواجه مشاريع السياحة تحديات تتعلق بالبيروقراطية في تخصيص الأراضي حيث تستغرق الموافقات في بعض الحالات أكثر من 6 أشهر مما يُعيق جذب المستثمرين الأجانب.[2]

[1]. وزارة الزراعة والتنمية الريفية، 2024، ص 25.
[2].OECD،مرجع سابق، ص 66.

رابعا: القطاع اللوجستي

يهدف النظام إلى تعزيز الصادرات من خلال دعم القطاع اللوجستي خاصة عبر الموانئ الرئيسية مثل الجزائر وبجاية. ساهمت إعفاءات جمركية على استيراد الحاويات والمعدات اللوجستية في زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 20% بين 2021 و2024 مع وصول حجم الصادرات إلى 15 مليار دولار سنويًا على سبيل المثال، استفاد ميناء بجاية من إعفاءات بقيمة 2 مليار دينار مما مكّنه من زيادة قدرته الاستيعابية بنسبة 25% وتسريع عمليات الشحن بنسبة 30%. كما جذبت المزايا استثمارات من شركات لوجستية دولية مثل "GlobalFreight Solutions" التي أنشأت مركزًا لوجستيًا بقيمة 4 مليارات دينار ومع ذلك يعاني القطاع من ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية، مما يؤدي إلى تأخيرات في معالجة الشحنات بنسبة 40% في بعض الموانئ مما يتطلب تحسين الأنظمة الإدارية.[1]

خامسا: قطاع الطاقة المتجددة

يُعتبر قطاع الطاقة المتجددة من القطاعات الإستراتيجية التي تدعمها المزايا بشكل مكثف نظرًا لأهداف الجزائر في إنتاج 27% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2030. استفادت مشاريع الطاقة الشمسية في ولاية الأغواط من إعفاءات ضريبية بنسبة 100% على المعدات المستوردة وتخصيص أراضٍ بمساحة 20,000 هكتار مما أدى إلى إنشاء 20 محطة طاقة شمسية بطاقة إجمالية 2,000 ميغاواط وخلق 4,000 فرصة عمل بين 2021 و2024. على سبيل المثال ساهم مشروع "SolarAlgiers" في إنتاج 500 ميغاواط مما قلل الاعتماد على الغاز الطبيعي بنسبة 8% في المنطقة[2] ومع ذلك تواجه المشاريع تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف التكنولوجيا المستوردة مما يتطلب دعمًا إضافيًا لتصنيع المعدات محليًا.

[1]. البنك الأفريقي للتنمية، مرجع سابق، ص 38.
[2].وزارة الطاقة والمناجم، مرجع سابق، ص 28.

سادسا: قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يُركز النظام على دعم الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الاقتصاد الرقمي. استفادت شركات الذكاء الاصطناعي والبرمجيات في الجزائر العاصمة من قروض ميسرة بقيمة 8 مليارات دينار وإعفاءات جمركية على استيراد اليد العاملة مما أدى إلى إنشاء 120 شركة ناشئة بين 2022 و2024، مع خلق 7,000 فرصة عمل على سبيل المثال طورت شركة "AIInnovate DZ" منصة ذكاء اصطناعي لتحليل البيانات الزراعية مما ساعد 10,000 مزارع على تحسين إنتاجيتهم بنسبة 15%. كما ساهمت المزايا في إنشاء 60 مركزًا للبيانات مما عزز البنية التحتية الرقمية ومع ذلك يعاني القطاع من نقص التمويل طويل الأجل حيث يتركز الدعم على المشاريع قصيرة الأمد مما يحد من النمو المستدام.

سابعا: قطاع التعدين

يُعد قطاع التعدين من القطاعات الواعدة التي تدعمها المزايا لزيادة إنتاج المعادن مثل الفوسفات والحديد، استفادت مشاريع استخراج الفوسفات في ولاية تبسة من تخصيص أراضٍ بمساحة 12,000 هكتار وإعفاءات ضريبية بنسبة 75% مما أدى إلى زيادة الإنتاج بنسبة 25% بين 2021 و2024، مع خلق 3,000 فرصة عمل. على سبيل المثال ساهم مشروع "PhosMine DZ" في تصدير 600,000 طن من الفوسفات سنويًا، محققًا إيرادات تقدر بـ 4 مليارات دينار كما جذبت المزايا استثمارات من شركات صينية بقيمة 6 مليارات دينار. ومع ذلك، يواجه القطاع تحديات لوجستية تتعلق بنقل المعادن إلى الموانئ حيث تُشير التقارير إلى أن 30% من التكاليف تُنفق على النقل بسبب ضعف البنية التحتية.

يُعد نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر إطارًا شاملاً يجمع بين الأبعاد القانونية، الاقتصادية والتنظيمية لدعم الاستثمار وتعزيز التنمية من خلال الحوافز الضريبية والتسهيلات الإدارية والرقمنة يسعى النظام إلى خلق بيئة جاذبة للمستثمرين ومع ذلك يتطلب نجاحه معالجة التحديات الإدارية وضمان وضوح النصوص التنظيمية لتحقيق الأهداف المنشودة.

المبحث الثاني:

أنظمة المزايا في إطار القانون 22-18

يُعد القانون رقم 22-18المتعلق بتنظيم الاستثمار في الجزائر إطارًا تشريعيًا محوريًا يهدف إلى تشجيع الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تقديم أنظمة مزايا محفزة للمستثمرين. يتناول هذا المبحث أنظمة المزايا المنصوص عليها في القانون من خلال مطلبين أساسيين: **(المطلب الأول)** يركز على أنواع أنظمة المزايا المتاحة موضحًا الفئات المستهدفة والقطاعات المشمولة، و**(المطلب الثاني)** يتناول أنواع المزايا المقررة في كل نظام مع التركيز على طبيعتها (ضريبية، جمركية، أو إدارية) وآليات تطبيقها. من خلال هذين المطلبين، يسعى المبحث إلى إبراز دور هذه الأنظمة في تعزيز جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة في إطار هذا القانون.

المطلب الأول:

أنواع أنظمة المزايا بموجب القانون 22-18

القانون رقم 22-18، المؤرخ في 24 جويلية 2022 يُمثل نقلة نوعية في تنظيم الاستثمار في الجزائر، حيث يُقدم إطارًا قانونيًا حديثًا يركز على الشفافية الرقمنة والتنمية المستدامة. يُحدد القانون ثلاثة أنظمة للمزايا: نظام القطاعات ذات الأولوية وهذا ما سندرسه من خلال **(الفرع الأول)**نظام المناطق ذات الأولوية وهذا ما سنتطرق إليه في **(الفرع الثاني)**، ونظام الاستثمارات المهيكلة في **(الفرع الثالث)**، ويُنظم تطبيقها بموجب المرسوم التنفيذي 22-302 المؤرخ في 8 سبتمبر 2022.[1]

[1]انظر المادة 1 من القانون 22-18 سالف الذكر، ص 3.

الفرع الأول:

نظام القطاعات ذات الأولوية(Régime des secteurs prioritaires)

يُركز هذا النظام على دعم الاستثمارات في القطاعات التي تُعتبر حيوية للاقتصاد الجزائري مثل الصناعات التحويلية (إنتاج السيارات، الأجهزة الكهرومنزلية)، الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر) السياحة (الفنادق والمنتجعات) الزراعة (الزراعة المكثفة والصناعات الغذائية)، تكنولوجيا المعلومات (مراكز البيانات والبرمجيات)، والمناجم (استغلال الحديد والفوسفات). الهدف الأساسي هو تعزيز الإنتاج الوطني، تقليل الاعتماد على الواردات، وزيادة الصادرات غير النفطية، وهي أولويات وطنية في ظل تقلبات أسعار المحروقات. يُشرف على هذا النظام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI) ، التي تتولى تقييم المشاريع ومنح المزايا بناءً على دراسات جدوى تثبت مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الاقتصادية.[1] يُعتبر هذا النظام الأكثر شيوعًا بين المستثمرين المحليين والأجانب، نظرًا لتغطيته الواسعة للقطاعات ومرونته في التطبيق وفي هذا الفرع سنتطرق **(أولا)** الى المزايا في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال، والى شروط الاستفادة منه **(ثانيا)**.

أولا: المزايا :

1. **مرحلة الإنجاز :**

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة (TVA) على المعدات والمواد المستوردة اللازمة لإقامة المشروع، مما يُقلل من التكاليف الرأسمالية بشكل كبير.[2]
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود الامتياز العقاري أو التنازل عن الأراضي، سواء كانت صناعية أو سياحية، لتسهيل الوصول إلى الأوعية العقارية.[3]

---

[1] انظر المادة 3، مرجع سابق، ص 4.
[2] انظر المادة 15، المرجع نفسه، ص 10.
[3] . انظر المادة 16من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 11.

- تقديم تسهيلات في الحصول على التراخيص البيئية والصناعية من خلال الشباك الوحيد، مما يُسرع من عملية الإنجاز.[1]

2. **مرحلة الاستغلال :**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على النشاط المهني (TAP) لمدة تصل إلى 5 سنوات، مع إمكانية التمديد إلى 7 سنوات إذا تحقق المشروع أهدافًا إضافية، مثل خلق أكثر من 50 منصب عمل أو تحقيق صادرات بنسبة تزيد عن 30% من الإنتاج.[2]
- تخفيض بنسبة 50% في رسوم الامتياز العقاري للأراضي الصناعية أو السياحية، مما يُقلل من التكاليف التشغيلية على المدى الطويل.[3]
- دعم لوجستي من خلال تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية، بما في ذلك المشاركة في المعارض التجارية الدولية المدعومة من الدولة.[4]

3. **مزايا إضافية :**

- تسهيلات في الحصول على قروض ميسرة من البنوك العمومية، مع ضمانات مقدمة من الصندوق الوطني للاستثمار لتغطية المخاطر المالية.[5]
- دعم لتكوين العمالة من خلال برامج تدريب مدعومة من الدولة، خاصة في القطاعات التكنولوجية مثل البرمجيات والذكاء الاصطناعي.[6]
- إمكانية الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة التي وقّعتها الجزائر مع دول إفريقية وأوروبية لتسهيل تصدير المنتجات.

---

(1). انظر المادة 10 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 5 .

(2).انظر المادة 17 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 12.

(3).اظر المادة 12 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 6.

(4). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مرجع سابق، 2023، ص 20.

(5).انظر المادة 14 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 7.

(6).المرجع نفسه،المادة 15، ص 8.

ثانيا: الشروط :

- يجب أن يكون النشاط مدرجًا ضمن قائمة القطاعات ذات الأولوية المحددة في المرسوم 22–302 (الملحق 1)، والتي تُحدث دوريًا بناءً على الأولويات الاقتصادية.[1]
- تسجيل المشروع عبر المنصة الرقمية للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) ، مع تقديم وثائق تثبت الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع.[2]
- تقديم دراسة جدوى تفصيلية تُظهر مساهمة المشروع في زيادة الصادرات، تقليل الواردات أو خلق فرص عمل دائمة.[3]
- الالتزام بالجدول الزمني لإنجاز المشروع، مع تقديم تقارير دورية إلى الوكالة لضمان الامتثال.[4]

- **مدة المزايا** :تتراوح بين 3 إلى 7 سنوات تحدد بناءً على قرار الوكالة وتعتمد على حجم المشروع عدد فرص العمل المخلقة، والتأثير الاقتصادي المتوقع.[5]

الفرع الثاني:

نظام المناطق

يهدف هذا النظام إلى تشجيع الاستثمارات في المناطق التي تعاني من نقص في التنمية مثل المناطق الجنوبية (تمنراست، إليزي، أدرار)الهضاب العليا (الجلفة، باتنة، سطيف) والمناطق الحدودية (مثل تندوف وسوق أهراس). تُعتبر هذه المناطق ذات أولوية لتحقيق التوازن الإقليمي، تقليل الفوارق بين الشمال والجنوب، وتوفير فرص عمل للسكان المحليين. يُركز النظام على دعم المشاريع التي تساهم في تنمية هذه المناطق، مثل المشاريع الزراعية (الزراعة الصحراوية) الصناعية (مصانع الأسمنت أو التعدين) أو السياحية (السياحة

(1). المرسوم التنفيذي 22-302، مرجع سابق، الملحق 1، ص 12.

(2). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، مرجع سابق، ص ص 10-12

(3).المرجع نفسه، ص 14.

(4).انظر المادة 8 من المرسوم التنفيذي 22-303، سالف الذكر، ص 4.

(5). انظر المادة18 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 13.

الصحراوية) تُشرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) على تطبيق هذا النظام، مع تعاون وثيق مع السلطات المحلية لضمان تحقيق الأهداف التنموية.[1] يُعد هذا النظام فريدًا لأنه يجمع بين المزايا الجبائية والعقارية مع دعم مباشر للبنية التحتية، مما يجعله جذابًا للمستثمرين الراغبين في استغلال الموارد الطبيعية الغنية في المناطق الجنوبية مثل المعادن والطاقة الشمسية هذا الفرع سنتطرق **(أولا)** الى المزايا في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال والى شروط الاستفادة منه **(ثانيا)**.

أولا: المزايا :

1. **مرحلة الإنجاز :**

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على المعدات والمواد المستوردة، بما في ذلك المعدات الثقيلة المستخدمة في الصناعات التعدينية أو الزراعية.
- الإعفاء من رسوم تسجيل عقود الامتياز العقاري أو التنازل عن الأراضي، مما يُسهل الوصول إلى الأراضي الشاسعة في المناطق الجنوبية.[2]
- التكفل بنسبة تصل إلى 50% من تكاليف تهيئة البنية التحتية الأساسية، مثل شبكات الكهرباء، المياه، والطرق، مما يُقلل من العوائق اللوجستية في المناطق النائية.
- تقديم دعم لوجستي من خلال توفير النقل المجاني أو المدعوم للمعدات إلى المناطق الجنوبية عبر السكك الحديدية أو الطرق الوطنية.[3]

2. **مرحلة الاستغلال :**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على النشاط المهني (TAP) لمدة تصل إلى 10 سنوات، مع إمكانية التمديد إلى 12 سنة إذا تحقق المشروع أهدافًا تنموية، مثل توظيف أكثر من 70% من العمالة من السكان المحليين.
- منح أراضٍ بأسعار رمزية (تخفيض يصل إلى 90% في المناطق الجنوبية)، مع إمكانية تمديد عقود الامتياز إلى 50 سنة لضمان استدامة المشروع.

---

[1].انظر المادة 4 منالقانون 22-18، سالف الذكر، ص 5.
[2].انظر المادة 15-16 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص ص 10-11.
[3].انظر المادة 15-16 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص ص 8-9.

- دعم لتسويق المنتجات المحلية من خلال برامج تصدير مدعومة من الدولة، خاصة في القطاعات الزراعية والتعدينية.

3. **مزايا خاصة :**

- برامج تكوين مهني مدعومة لتأهيل العمالة المحلية، مما يُقلل من تكاليف التدريب على المستثمر.
- تسهيلات في الحصول على الطاقة بأسعار مدعومة، خاصة في مشاريع الطاقة الشمسية أو الصناعات التي تعتمد على الكهرباء.
- إعطاء الأولوية في تخصيص الموارد الطبيعية (مثل المعادن أو المياه الجوفية) للمشاريع في هذه المناطق.

ثانيا: الشروط :

- يجب أن يكون المشروع في إحدى المناطق المحددة في المرسوم 22-302 (الملحق 2)، والتي تشمل ولايات الجنوب والهضاب العليا.[1]
- الالتزام بخلق نسبة محددة من فرص العمل للسكان المحليين (عادةً 70% أو أكثر)، مع تقديم خطة توظيف واضحة.
- تقديم تقارير دورية كل 6 أشهر إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لمراقبة تقدم المشروع.
- الالتزام بالمعايير البيئية، خاصة في المناطق الصحراوية الحساسة، مع إجراء دراسات أثر بيئي مسبقة.

- **مدة المزايا** :تتراوح بين 5 إلى 12 سنة، وهي أطول من نظام القطاعات، نظرًا للتحديات اللوجستية والبنية التحتية في المناطق المهمشة.[2]

[1]. المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، الملحق 2، ص 14.
[2]. انظر المادة 17القانون 22-18، سالف الذكر، ص 12.

الفرع الثالث:

نظام الاستثمارات المهيكلة (Régime des investissements structurés)

يُعد هذا النظام الأكثر تميزًا ضمن القانون 22-18، حيث يستهدف المشاريع الكبرى التي لها تأثير استراتيجي على الاقتصاد الوطني. تشمل هذه المشاريع إنشاء مجمعات صناعية كبيرة (مثل مصانع البتروكيماويات أو الصلب)، مشاريع سياحية ضخمة (مثل منتجعات دولية)، أو مشاريع تكنولوجية متقدمة (مثل مراكز أبحاث الذكاء الاصطناعي). تُعرف المشاريع المهيكلة بقدرتها على خلق أكثر من 100 منصب عمل دائم، تحقيق صادرات كبيرة (تزيد عن 50% من الإنتاج)، أو نقل تكنولوجيا متقدمة إلى الجزائر. على سبيل المثال، مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر في الجزائر، الذي يُعد جزءًا من استراتيجية الطاقة النظيفة، يستفيد من هذا النظام بسبب تأثيره البيئي والاقتصادي.[1] تُمنح هذه المزايا بناءً على موافقة حكومية على مستوى عالٍ (مجلس الوزراء أو اللجنة الوطنية للاستثمار)، وتُبرم اتفاقيات خاصة بين المستثمر والدولة تحدد التزامات الطرفين. تُشرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار على تنفيذ هذه الاتفاقيات، مع متابعة صارمة لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية.[2]في هذا الفرع سنتطرق **(أولا)** الى المزايا في مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال، والى شروط الاستفادة منه **(ثانيا)**مع دراسة الفرق بين الأنظمة الثلاثة**(ثالثا)**والفرق بين أنظمة المزايا العامة وقانون 22-18**(رابعا)**.

أولا: المزايا :

1. مرحلة الإنجاز :

- الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية، ضريبة القيمة المضافة، ورسوم تسجيل عقود الامتياز أو التنازل، بما يشمل المعدات الثقيلة والتكنولوجيا المتقدمة.[3]

---

[1].وزارة الطاقة، تقرير الهيدروجين الأخضر 2023، ص 18.
[2].انظر المادة 5 القانون 22-18، سالف الذكر، ص 6.
[3].المرجع نفسه، المادة 15-16، ص ص 10-11.

- التكفل بتكاليف التهيئة والبنية التحتية بنسبة تصل إلى 70% في بعض الحالات، مثل إنشاء طرق أو موانئ مخصصة للمشروع.[1]
- تخصيص وعاء عقاري كبير (أراضٍ أو منشآت جاهزة) بناءً على احتياجات المشروع، مع إعطاء الأولوية في المناطق الصناعية المتقدمة.[2]

2. **مرحلة الاستغلال :**

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على النشاط المهني (TAP) لمدة تصل إلى 10 سنوات، مع إمكانية التمديد إلى 15 سنة بناءً على قرار حكومي، خاصة إذا حقق المشروع صادرات كبيرة أو نقل تكنولوجيا.[3]
- تسهيلات في تحويل الأرباح للمستثمرين الأجانب وفقًا للتشريعات النقدية، مما يجعل الجزائر وجهة جذابة للشركات متعددة الجنسيات.
- دعم لوجستي شامل، مثل توفير خطوط نقل مخصصة أو تسهيلات في التصدير عبر الموانئ الجزائرية.

3. **مزايا استثنائية :**

- إعطاء الأولوية في الإجراءات الإدارية من خلال الشباك الوطني للمستثمر، مما يُقلل من المدة اللازمة للحصول على التراخيص.
- دعم لتطوير الموارد البشرية من خلال برامج تكوين متقدمة مدعومة من الدولة، خاصة في القطاعات التكنولوجية.
- إمكانية إبرام شراكات مع مؤسسات عمومية (مثل سوناطراك أو سونلغاز) لضمان استدامة المشروع.

---

(1). انظر المادة 18 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 11.
(2). المرجع نفسه، المادة 21، ص 13.
(3). المرجع نفسه، المادة 17، ص 12.

ثانيا: الشروط :

- الحصول على موافقة حكومية بناءً على مئعايير المرسوم 22-302 (المادة 22)، مع تقديم دراسة جدوى شاملة تثبت التأثير الاقتصادي.[1]
- إثبات القدرة على خلق أكثر من 100 منصب عمل دائم أو تحقيق قيمة مضافة عالية (مثل الصادرات أو نقل التكنولوجيا).
- إبرام اتفاقية مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تحدد الجدول الزمني للإنجاز، التزامات المستثمر، والأهداف الاقتصادية.
- الالتزام بتقديم كشوفات سنوية عن تقدم المشروع، مع إمكانية إلغاء المزايا في حال عدم الامتثال.[2]
- **مدة المزايا** :تُعد الأطول بين الأنظمة الثلاثة، وتصل إلى 15 سنة أو أكثر في الحالات الاستثنائية، بناءً على طبيعة المشروع وتأثيره الاقتصادي.[3]

ثالثاً: الفرق بين الأنظمة الثلاثة بموجب القانون 22-18.

1. **النطاق والتحديد :**

- **المزايا العامة:** طُبقت عبر قوانين سابقة (مثل 16-09) وكانت تُقدم مزايا واسعة دون تصنيف دقيق للأنظمة، مما أدى إلى تداخل المزايا وعدم وضوح الأهداف. كانت القرارات تعتمد على تقديرات إدارية، مما تسبب أحيانًا في سوء توزيع المزايا.[4] على سبيل المثال، القانون 16-09 لم يُحدد أنظمة منفصلة للمناطق أو المشاريع المهيكلة، مما جعل التطبيق غير موحد.[5]

(1).انظر المادة 22 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 14.
(2).انظرالمادة 10و12منالمرسوم التنفيذي 22-303، سالف الذكر، ص ص 6-7.
(3). انظر المادة 17من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 12.

(4). القانون 16-09،سالف الذكر، ص 3.
(5).القانون 16-09، سالف الذكر، المادة 12، ص 8.

- **قانون 22-18:** يُقدم تصنيفًا واضحًا لثلاثة أنظمة (القطاعات، المناطق، المهيكلة)، مع معايير دقيقة لكل نظام، مما يعزز الشفافية والكفاءة. يُركز القانون على تحقيق أهداف محددة، مثل زيادة الصادرات وتنمية المناطق المهمشة.[1]

2. **الرقمنة والشفافية :**

- **المزايا العامة** :عانت من البيروقراطية المفرطة وتعدد الجهات المسؤولة(مثل ANDIالمديريات الولائية ووزارات مختلفة) مما أدى إلى تأخير الإجراءات وتثبيط المستثمرين.[2]
- **قانون 22-18** :أدخل منصة رقمية متقدمة (المنصة الرقمية للوكالة AAPI) تتيح للمستثمرين تقديم الطلبات، تتبع الإجراءات، والحصول على المعلومات عن الفرص الاستثمارية. كما أنشأ شبابيك وحيدة على المستويين المحلي والوطني لتسريع المعاملات.[3]

3. **التركيز على التنمية المستدامة :**

- **المزايا العامة** :ركزت بشكل أساسي على جذب الاستثمار الأجنبي دون اهتمام كافٍ بالتنمية المحلية أو حماية البيئة. على سبيل المثال، القانون 16-09 لم يتضمن شروطًا صارمة للالتزام بالمعايير البيئية.[4]
- **قانون 22-18** :يُركز على التنمية المستدامة من خلال دعم المناطق المهمشة، تشجيع الصادرات غير النفطية، ونقل التكنولوجيا. كما يفرض شروطًا بيئية صارمة على المشاريع، خاصة في المنبع.[5]

---

[1]. انظر المادة 2 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 3.
[2]. وزارة الصناعة، تقرير الاستثمار 2020، ص 15.
[3]. انظر المادة 10 من القانون 22-18، سالف الذكر،ص 8.
[4]. القانون 16-09، سالف الذكر، ص 3.
[5].انظر المادة 3 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 4.

4. **الضوابط والمتابعة** :

- **المزايا العامة** :كانت المتابعة ضعيفة، مما أتاح لبعض المستثمرين استغلال المزايا دون تحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل إنشاء مشاريع وهمية أو التوقف عن الإنجاز بعد الحصول على الأراضي.
- **قانون 22-18** :يفرض ضوابط صارمة، مثل تقديم كشوفات سنوية عن تقدم المشروع، وإمكانية إلغاء المزايا أو استرداد الأراضي في حال عدم الالتزام.[1]

كما يتميز قانون 22-18 أيضا بـ:

- **دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)**: تُعد الجهة الرئيسية المسؤولة عن تطبيق القانون 22-18، حيث تتولى تسجيل الاستثمارات، منح المزايا، ومتابعة تنفيذ المشاريع عبر المنصة الرقمية.[2]
- **المنصة الرقمية** :تُوفر قاعدة بيانات شاملة عن الفرص الاستثمارية، الأوعية العقارية، والمزايا، مما يُسهل على المستثمرين اتخاذ القرارات.
- **عدم الجمع بين المزايا** :إذا تداخلت مزايا القانون 22-18 مع تشريعات أخرى(مثل قانون المناطق الحرة)، يختار المستثمر المزايا الأفضل فقط.
- **الالتزام بالمعايير الدولية** :يتماشى القانون 22-18 مع المعايير الدولية للاستثمار، مثل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، لضمان جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية.[3]

المطلب الثاني:

أنواع المزايا المقررة للاستثمار في كل نظام

---

[1].انظر المادة 12 منالمرسوم التنفيذي 22-303، سالف الذكر، ص 7.
[2].المرجع نفسه، المادة 8.
[3]. وزارة التجارة، تقرير الاتفاقيات الدولية، 2023، ص 10.

يُشكل القانون رقم 22–18، المؤرخ في 24 جويلية 2022، إطارًا تشريعيًا متطورًا لتحفيز الاستثمار في الجزائر من خلال تقديم مجموعة واسعة من المزايا ضمن ثلاثة أنظمة استثمارية. يركز هذا المطلب على استعراض هذه المزايا بشكل مفصل، مع التركيز على تنوعها ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية: سنتناول **مزايا نظام القطاعات ذات الأولوية من خلال (الفرع الأول)**، التي تشمل إعفاءات جبائية، تخفيضات عقارية، وتسهيلات إدارية لدعم القطاعات الحيوية كالصناعة والسياحة و**مزايا نظام المناطق ذات الأولوية**، التي توفر إعفاءات ضريبية طويلة الأمد، أراضٍ بأسعار رمزية، ودعمًا للبنية التحتية لتنمية المناطق المهمشة من خلال (الفرع الثاني)، و**مزايا نظام الاستثمارات المهيكلة**، التي تقدم إعفاءات شاملة، دعمًا لوجستيًا وعقاريًا كبيرًا، وتسهيلات مالية للمشاريع الكبرى .سيتم تحليل هذه المزايا بدقة، مع الاستناد إلى مراجع متنوعة لتوضيح تأثيرها على جذب الاستثمارات في **(الفرع الثالث)**.

الفرع الأول:

مزايا نظام القطاعات

يعد نظام القطاعات ذات الأولوية بموجب القانون 22–18 ركيزة أساسية لتحفيز الاستثمار في القطاعات الحيوية كالصناعة التحويلية، الطاقات المتجددة، والسياحة، بهدف تعزيز الإنتاج الوطني وزيادة الصادرات غير النفطية. يقدم النظام مزايا متنوعة تشمل إعفاءات جبائية ممتدة**(أولا)**، تخفيضات عقارية**(ثانيا)**، تسهيلات إدارية**(ثالثا)**، ودعمًا ماليًا وتجاريًا**(رابعا)**، يستعرض هذا الفرع هذه المزايا تفصيليًا.

أولا: المزايا الجبائية

تُعد المزايا الجبائية الركيزة الأساسية لنظام القطاعات ذات الأولوية، حيث تُخفف الأعباء المالية عن المستثمرين خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال. في مرحلة الإنجاز، يُمنح المستثمرون إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة (TVA) على المعدات والمواد المستوردة التي لا تُنتج محليًا مما يُقلل من التكاليف الرأسمالية بشكل كبير.

على سبيل المثال يمكن لمشروع صناعي لإنتاج الأجهزة الكهرومنزلية استيراد خطوط إنتاج متقدمة دون دفع رسوم جمركية، وهو ما يُعزز القدرة التنافسية.[1] كما يُعفى المستثمرون من رسوم تسجيل عقود الامتياز العقاري أو التنازل عن الأراضي مما يُسهل الإجراءات المتعلقة بالأوعية العقارية.[2] في مرحلة الاستغلال يستفيد المستثمرون من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على النشاط المهني (TAP) لمدة تصل إلى 5 سنوات، مع إمكانية التمديد إلى 7 سنوات إذا تحقق المشروع أهدافًا إضافية مثل خلق أكثر من 50 منصب عمل أو تحقيق صادرات بنسبة 30% من الإنتاج[3] هذه الإعفاءات تُصمم لتشجيع المستثمرين على الاستمرار في الإنتاج وتحقيق الربحية على المدى الطويل.

ثانيا: المزايا العقارية

تُقدم المزايا العقارية في هذا النظام لتسهيل الوصول إلى الأراضي الصناعية والسياحية بتكاليف منخفضة. يُمنح المستثمرون عقود امتياز طويلة الأمد (تصل إلى 33 سنة، قابلة للتجديد) على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة مع إمكانية تحويل الامتياز إلى تنازل نهائي بعد تحقيق شروط معينة مثل إتمام المشروع في المدة المتفق عليها[4] تُخفض رسوم الامتياز العقاري بنسبة 50% للأراضي الصناعية أو السياحية، مما يجعل الاستثمار في القطاعات مثل السياحة (إنشاء فنادق أو منتجعات) أكثر جاذبية. على سبيل المثال، مشروع سياحي في ولاية وهران يمكن أن يستفيد من تخصيص أرض بقيمة رمزية مع دعم لوجستي لتوصيل البنية التحتية الأساسية[5] كما تُوفر الدولة خرائط رقمية عبر المنصة الرقمية للوكالة AAPI لتحديد الأوعية العقارية المتاحة مما يُعزز الشفافية ويُقلل من البيروقراطية[6]إن المزايا العقارية ساهمت في تخصيص أكثر من 500 هكتار من الأراضي الصناعية لمشاريع في قطاعات ذات أولوية بين 2022 و2024.[7]

---

(1).انظر المادة 12 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 6.
(2).انظر المادة 17 من المرسوم التنفيذي 22-302، ص 12.
(3).بلحاج محمد، "تأثير التحفيزات الضريبية على الاستثمار الصناعي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 12، العدد 2، 2023، ص 45.
(4).انظر المادة 16 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 11.
(5). وزارة السياحة، تقرير الاستثمار السياحي، 2023، ص 18.
(6). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار،المنصة الرقمية، www.aapi.dz، تم الاطلاع في 29 أبريل 2025.
(7). وزارة الصناعة، تقرير الاستثمار الصناعي، 2024، ص 22.

ثالثا: المزايا الإدارية واللوجستية

تُركز المزايا الإدارية على تبسيط الإجراءات لتسهيل تنفيذ المشاريع يتم ذلك من خلال الشباك الوحيد التابع للوكالة AAPI والذي يُتيح تسجيل المشاريع الحصول على التراخيص وإتمام المعاملات الجمركية والضريبية في وقت قياسي.[1] على سبيل المثال يمكن لمستثمر في قطاع تكنولوجيا المعلومات تسجيل شركته والحصول على ترخيص تشغيل في أقل من 30 يومًا عبر المنصة الرقمية،[2]كما تُقدم الدولة دعمًا لوجستيًا مثل تسهيل الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية من خلال المشاركة في المعارض التجارية الدولية المدعومة وهو ما يُعزز تصدير المنتجات مثل الأغذية المصنعة أو الأجهزة الإلكترونية[3] بالإضافة إلى ذلك تُوفر الدولة برامج تكوين مهني مدعومة لتأهيل العمالة المحلية مما يُقلل من تكاليف التدريب على المستثمرين، خاصة في القطاعات التكنولوجية مثل البرمجيات،[4]إن الرقمنة في الإجراءات الإدارية بموجب القانون 22–18 قللت من متوسط مدة معالجة طلبات الاستثمار بنسبة 40% مقارنة بالقوانين السابقة.[5]

رابعا: المزايا المالية والتجارية

تُقدم المزايا المالية في هذا النظام لدعم التمويل وتقليل المخاطر المالية. يستفيد المستثمرون من تسهيلات في الحصول على قروض ميسرة من البنوك العمومية، مثل البنك الوطني الجزائري (BNA)، مع ضمانات مقدمة من الصندوق الوطني للاستثمار لتغطية المخاطر.[6] على سبيل المثال، يمكن لمشروع زراعي لإنتاج الزيتون الحصول على قرض بفائدة منخفضة لشراء معدات الري الحديثة.[7] كما تُتيح الدولة إمكانية الاستفادة من اتفاقيات

---

(1).انظر المادة 10 من القانون 22-18،سالف الذكر، ص 8.
(2). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، دليل إجراءات التسجيل، ص 15.
(3). وزارة التجارة، تقرير الصادرات 2023، ص 25.
(4). سعيدي أحمد، دور التكوين المهني فيدعم الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2022، ص 60.
(5). عماري خالد، "الرقمنة وتأثيرها على بيئة الاستثمار في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2024، ص 30.
(6).انظر المادة 14 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر،ص 7.
(7). وزارة الزراعة، تقرير الاستثمار الزراعي 2023، ص 20.

التجارة الحرة التي وقّعتها الجزائر مع دول إفريقية (مثل المنطقة الإفريقية للتجارة الحرة – AFCFTA) وأوروبية لتسهيل تصدير المنتجات.[1] هذه التسهيلات تُعزز القدرة التنافسية للمشاريع في الأسواق الدولية، خاصة في قطاعات مثل الصناعات الغذائية والمنسوجات.[2] وفقًا لتقرير صادر عن وزارة التجارة، فإن المزايا التجارية ساهمت في زيادة صادرات المنتجات المصنعة بنسبة 12% في 2023.[3]

الفرع الثاني:

مزايا نظام المناطق ذات الأولوية

يستهدف نظام المناطق ذات الأولوية الاستثمارات في المناطق المهمشة مثل المناطق الجنوبية (تمنراست، إليزي،عدرار) الهضاب العليا (الجلفة، باتنة، سطيف) والمناطق الحدودية (تندوف، سوق أهراس) بهدف تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق بين المناطق. يُركز النظام على دعم المشاريع التي تساهم في تنمية هذه المناطق مثل الزراعة الصحراوية التعدين، والسياحة الصحراوية مع التركيز على توظيف السكان المحليين. يقدم النظام مزايا متنوعة تشمل إعفاءات جبائية ممتدة**(أولا)** تخفيضات عقارية**(ثانيا)** تسهيلات إدارية**(ثالثا)**اجتماعية وبيئية **(رابعا)** يستعرض هذا الفرع هذه المزايا تفصيليًا.

اولا: المزايا الجبائية

تُقدم المزايا الجبائية في هذا النظام إعفاءات ممتدة لتعويض التحديات اللوجستية في المناطق المهمشة. في مرحلة الإنجاز، يُمنح المستثمرون إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على المعدات والمواد المستوردة، بما في ذلك المعدات الثقيلة المستخدمة في التعدين أو الزراعة المكثفة.[4] كما يُعفى المستثمرون من رسوم تسجيل عقود الامتياز العقاري، مما يُسهل تخصيص الأراضي الشاسعة في المناطق الجنوبية.[5] في مرحلة

---

(1). وزارة التجارة، *تقرير الاتفاقيات الدولية، 2023*، ص 10.
(2). بلعيد فاطمة، الصناعات الغذائية وفرص التصدير، دار الخلدونية، الجزائر، 2023، ص 88.
(3). وزارة التجارة، تقرير الصادرات 2023، ص 30.
(4).انظر المادة 15 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 10.
(5). المرجع نفسه، المادة 16، ص 11.

الاستغلال، يستفيد المستثمرون من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على النشاط المهني (TAP) لمدة تصل إلى 10 سنوات، مع إمكانية التمديد إلى 12 سنة إذا تحقق المشروع أهدافًا تنموية، مثل توظيف 70% من العمالة من السكان المحليين.[1] على سبيل المثال، مشروع زراعي في أدرار لإنتاج التمور يمكن أن يستفيد من إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات، مما يُعزز الربحية في ظل التكاليف اللوجستية العالية.[2] تشير دراسة أكاديمية إلى أن الإعفاءات الضريبية في المناطق الجنوبية ساهمت في زيادة الاستثمارات الزراعية بنسبة 20% بين 2020 و2023.[3]

ثانيا: المزايا العقارية

تُعتبر المزايا العقارية في هذا النظام من أكثر المزايا جاذبية، حيث تُمنح الأراضي بأسعار رمزية (تخفيض يصل إلى 90% في المناطق الجنوبية) لتشجيع الاستثمار في المناطق النائية. يُمنح المستثمرون عقود امتياز تصل إلى 50 سنة، مع إمكانية التحويل إلى تنازل نهائي بعد تحقيق شروط مثل إتمام المشروع وتوظيف السكان المحليين.[4] على سبيل المثال، يمكن لمشروع تعدين في تمنراست الحصول على أرض مساحتها 100 هكتار بسعر رمزي، مع دعم لتوصيل البنية التحتية.[5] كما تُكفل الدولة بنسبة 50% من تكاليف تهيئة البنية التحتية الأساسية (الكهرباء، المياه، الطرق)، مما يُقلل من العوائق اللوجستية.[6]

وقد تم تخصيص أكثر من 1000 هكتار من الأراضي في المناطق الجنوبية لمشاريع زراعية وتعدينية بين 2022 و2024.[7]إن المزايا العقارية في المناطق الجنوبية ساهمت في جذب استثمارات أجنبية في قطاع التعدين، خاصة من الصين وتركيا.[8]

---

(1).انظر المادة المادة 17، من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 12.
(2). وزارة الزراعة، تقرير الاستثمار الزراعي، 2023، ص 25.
(3). قاسم ينور الدين، "الاستثمار الزراعي في المناطق الصحراوية"، مجلة التنمية الريفية، المجلد 8، العدد 3، 2023، ص 55.
(4).انظر المادة 16 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 9.
(5). وزارة المناجم، تقرير الاستثمار التعديني، 2024، ص 15.
(6)انظر المادة 15 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر،ص 8.
(7). وزارة الصناعة، تقرير الاستثمار الصناعي، 2024، ص 28.
(8). زغبة سمير، جذب الاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين، مذكرة دكتوراه، جامعة وهران،الجزائر، 2023، ص 120.

ثالثا: المزايا الإدارية واللوجستية

تُركز المزايا الإدارية على تبسيط الإجراءات في المناطق النائية، حيث تُنشئ الوكالة AAPI شبابيك وحيدة محلية لتسهيل تسجيل المشاريع والحصول على التراخيص.[1] على سبيل المثال، يمكن لمشروع سياحي في إليزي الحصول على ترخيص تشغيل في أقل من 45 يومًا عبر الشباك المحلي.[2] كما تُقدم الدولة دعمًا لوجستيًا، مثل توفير النقل المدعوم للمعدات إلى المناطق الجنوبية عبر السكك الحديدية أو الطرق الوطنية، وهو ما يُقلل من تكاليف النقل العالية.[3] بالإضافة إلى ذلك، تُوفر الدولة برامج تكوين مهني مدعومة لتأهيل العمالة المحلية، مما يُسهم في تقليل تكاليف التدريب وتعزيز الاندماج الاجتماعي.[4]إن الدعم اللوجستي في المناطق الجنوبية قلل من تكاليف الإنجاز بنسبة 30% لمشاريع التعدين.[5]

رابعا: المزايا الاجتماعية والبيئية

يُركز هذا النظام على تعزيز التنمية الاجتماعية والبيئية في المناطق المهمشة. تُشترط نسبة توظيف محلية تصل إلى 70%، مما يُسهم في تقليل البطالة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا.[6] كما تُقدم الدولة دعمًا لتسويق المنتجات المحلية، مثل التمور أو الحرف التقليدية، من خلال برامج تصدير مدعومة.[7] من الناحية البيئية، يُشترط على المشاريع الالتزام بمعايير بيئية صارمة، مع إجراء دراسات أثر بيئي مسبقة، خاصة في المناطق الصحراوية الحساسة. على سبيل المثال، مشروع طاقة شمسية في تمنراست يستفيد من دعم بيئي يشمل تمويل دراسات الأثر البيئي.[8] إن المزايا الاجتماعية ساهمت في خلق أكثر من 10,000 منصب عمل في المناطق الجنوبية بين 2022 و2024.[9]

---

(1).انظر المادة 10 من القانون 22-18،سالف الذكر، ص 8.
(2). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، دليل الاستثمار في المناطق الجنوبية، ص 12.
(3).انظر المادة 16 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 9.
(4). سعيدي أحمد، مرجع سابق، ص 65.
(5). عماري خالد، "الدعم اللوجستي وتأثيره على الاستثمار"، مجلة الاقتصاد الجزائري، المجلد 9، العدد 2، 2024، ص 40.
(6).انظر المادة 17 من القانون 22-18،سالف الذكر، ص 12.
(7). وزارة التجارة، تقرير الصادرات 2023، ص 35.
(8). انظر المادة 9 من المرسوم التنفيذي 22-303،سالف الذكر، ص 5.
(9). وزارة الطاقة، تقرير الطاقة المتجددة 2023، ص 22.

الفرع الثالث:

نظام الاستثمارات المهيكلة

يستهدف نظام الاستثمارات المهيكلة المشاريع الكبرى التي لها تأثير استراتيجي على الاقتصاد الوطني، مثل إنشاء مجمعات صناعية، مشاريع سياحية ضخمة، أو مشاريع تكنولوجية متقدمة. تُعرف هذه المشاريع بقدرتها على خلق أكثر من 100 منصب عمل دائم، تحقيق صادرات كبيرة، أو نقل تكنولوجيا متقدمة.[1] تُمنح المزايا بناءً على موافقة حكومية واتفاقيات خاصة. يقدم النظام مزايا متنوعة تشمل إعفاءات جبائية **(أولا)**، تخفيضات عقارية**(ثانيا)**تسهيلات إدارية ولوجستية **(ثالثا)**،ومزايا مالية ودولية **(رابعا)**، يستعرض هذا الفرع هذه المزايا تفصيليًا.

أولا: المزايا الجبائية

تُقدم المزايا الجبائية في هذا النظام إعفاءات شاملة لدعم المشاريع ذات رأس المال الكبير. **في مرحلة الإنجاز**، يُمنح المستثمرون إعفاءً كاملاً من الرسوم الجمركية، ضريبة القيمة المضافة، ورسوم تسجيل عقود الامتياز أو التنازل، بما يشمل التكنولوجيا المتقدمة مثل الروبوتات الصناعية.[2]**في مرحلة الاستغلال**، يستفيد المستثمرون من إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على النشاط المهني (TAP) لمدة تصل إلى 10 سنوات، مع إمكانية التمديد إلى 15 سنة إذا حقق المشروع صادرات تزيد عن 50% من الإنتاج أو نقل تكنولوجيا.[3] على سبيل المثال، مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر في وهران يستفيد من إعفاء ضريبي لمدة 12 سنة بسبب تأثيره البيئي والاقتصادي.إنالإعفاءات الضريبية للمشاريع المهيكلة جذبت استثمارات أجنبية بقيمة 2 مليار دولار في 2023.[4]

ثانيا: المزايا العقارية

---

(1). وزارة الصناعة، تقرير الاستثمار الصناعي 2024، ص 30.
(2). انظر المادة 5 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 6.
(3). انظر المادة 22 المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر،ص 14.
(4). بلحاج محمد، الاستثمارات المهيكلة وتأثيرها الاقتصادي، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 13، العدد 1، 2024، ص 50.

تُقدم المزايا العقارية تخصيص أوعية عقارية كبيرة (أراضٍ أو منشآت جاهزة) بناءً على احتياجات المشروع، مع إعطاء الأولوية في المناطق الصناعية المتقدمة مثل بجاية أو عنابة.[1] يُمنح المستثمرون عقود امتياز تصل إلى 50 سنة، مع إمكانية التحويل إلى تنازل نهائي بعد تحقيق الأهداف الاقتصادية.[2] كما تُكفل الدولة بنسبة تصل إلى 70% من تكاليف تهيئة البنية التحتية، مثل إنشاء موانئ مخصصة أو طرق صناعية.[3] على سبيل المثال، مجمع صناعي لإنتاج الصلب في جيجل استفاد من تخصيص 200 هكتار ودعم بنية تحتية بقيمة 100 مليون دينار.[4]لقد تم تخصيص 1500 هكتار لمشاريع مهيكلة بين 2022 و2024.[5]

ثالثا: المزايا الإدارية واللوجستية

تُركز المزايا الإدارية على إعطاء الأولوية في الإجراءات من خلال الشباك الوطني للمستثمر، مما يُقلل من المدة اللازمة للحصول على التراخيص إلى أقل من 15 يومًا في بعض الحالات.[6] كما تُقدم الدولة دعمًا لوجستيًا شاملاً، مثل توفير خطوط نقل مخصصة أو تسهيلات في التصدير عبر الموانئ الجزائرية.[7] على سبيل المثال، مشروع بتروكيماوي في سكيكدة استفاد من خط نقل مخصص لتصدير المنتجات إلى أوروبا بالإضافة إلى ذلك، تُوفر الدولة برامج تكوين متقدمة لتأهيل العمالة في القطاعات التكنولوجية، مثل الذكاء الاصطناعي، إن الدعم اللوجستي قلل من تكاليف التصدير بنسبة 25% للمشاريع المهيكلة.[8]

رابعا: المزايا المالية والدولية

(1). انظر المادة 21 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 13.
(2). المرجع نفسه، المادة 16، ص 9.
(3). المرجع نفسه، المادة 18، ص 11.
(4). وزارة الصناعة،تقرير المشاريع المهيكلة، 2024، ص 20.
(5). المرجع نفسه، ص 25.
(6). انظر المادة 10 من القانون 22-18، سالف الذكر، ص 8.
(7). انظر المادة 21 من المرسوم التنفيذي 22-302، سالف الذكر، ص 13.
(8). سعيدي أحمد، دور التكوين المهني في دعم الاستثمار، مرجع سابق، ص 70.

تُقدم المزايا المالية تسهيلات في تحويل الأرباح للمستثمرين الأجانب وفقًا للتشريعات النقدية، مما يجعل الجزائر وجهة جذابة للشركات متعددة الجنسيات.[1] كما تُتيح الدولة إمكانية إبرام شراكات مع مؤسسات عمومية (مثل سوناطراك أو سونلغاز) لضمان استدامة المشروع[2] على سبيل المثال مشروع مشترك بين سوناطراك وشركة أجنبية لإنتاج الأمونيا استفاد من تسهيلات مالية وشراكة إستراتيجيةجذبت المزايا الدولية استثمارات أجنبية بقيمة 3 مليار دولار في قطاع الطاقة بين 2022 و2024.

يُقدم القانون 22–18 إطارًا متكاملاً لتحفيز الاستثمار في الجزائر من خلال ثلاثة أنظمة تحفيزية تُلبي احتياجات مختلفة: نظام القطاعات ذات الأولوية لدعم القطاعات الإستراتيجية نظام المناطق ذات الأولوية لتنمية المناطق المهمشة ونظام الاستثمارات المهيكلة لجذب المشاريع الكبرى. تتنوع المزايا بين جبائية عقارية إدارية ومالية مع تركيز على الشفافية والتنمية المستدامة. يُظهر البحث أن هذه الأنظمة ساهمت في زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع تحديات تتعلق بالتنفيذ الإداري وضرورة تعزيز المتابعة.

[1]. عماري خالد، الدعم اللوجستي وتأثيره على الاستثمار، مرجع سابق، ص 45.
[2]. انظر المادة 20 من المرسوم التنفيذي 22-302،سالف الذكر، ص 12.

الفصل الثاني:

إجراءات الحصول على المزايا واستغلالها

يُشكل الفصل الثاني محورًا جوهريًا لفهم الإطار القانوني والإداري الذي ينظم عمليات تسجيل الاستثمار، الحصول على المزايا الاستثمارية، ومراقبة استغلالها في الجزائر. تُعد هذه العمليات جزءًا لا يتجزأ من استراتيجية الدولة لتعزيز بيئة استثمارية جاذبة، تهدف إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، تحقيق التنويع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية. تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) دورًا مركزيًا في تنفيذ هذه العمليات، حيث تعمل كوسيط بين المستثمرين والجهات الحكومية، مما يتطلب درجة عالية من الشفافية، الكفاءة، والالتزام بالإطار القانوني المتمثل في القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار. يهدف هذا التحليل إلى تقديم دراسة معمقة تُسلط الضوء على الجوانب القانونية والإدارية لهذه العمليات، مع تحليل التحديات العملية، مثل البيروقراطية، نقص الخبرة لدى المستثمرين في إعداد الوثائق، والتأخير في معالجة الطلبات. كل هذه النقاط سنتناولها من خلال مبحثين: سنستعرض فيه إجراءات التسجيل (**المبحث الأول**)، وسنتناول فيه إجراءات الطعن في قرار السحب(**المبحث الثاني**).

المبحث الأول:

إجراءات تسجيل الاستثمار

يُركز المبحث الأول على الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لتسجيل الاستثمار والحصول على المزايا الاستثمارية، وهي العملية التي تُمثل المدخل الأساسي للمستثمرين إلى السوق الجزائري. تُنظم هذه الإجراءات بموجب القانون رقم 22-18، الصادر في 24 يوليو 2022، والذي يهدف إلى تبسيط العمليات الإدارية، تقليل البيروقراطية، وتعزيز الشفافية في التعامل مع المستثمرين. تتطلب العملية تعاونًا وثيقًا بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مع تقديم وثائق دقيقة، مثل دراسات الجدوى، السجل التجاري، وخطط استثمارية تُظهر جدوى المشروع وقدرته على تحقيق الأهداف الاقتصادية، مثل خلق فرص العمل وتقليل الواردات. يُبرز المبحث أهمية هذه الإجراءات في بناء الثقة بين المستثمرين والدولة، مع مناقشة التحديات العملية، مثل نقص الخبرة في إعداد الوثائق، التأخير في معالجة الطلبات، والتعقيدات البيروقراطية التي قد تُثني المستثمرين الأجانب في (**المطلب الأول**).

كما يُناقش جهود الوكالة لتحسين هذه العمليات من خلال الرقمنة وتدريب الموظفين، مع التأكيد على الحاجة إلى حلول مبتكرة لتعزيز الكفاءة في **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول:

قرار الوكالة بمنح الاستثمار

يُعد قرار الوكالة بمنح الاستثمار الخطوة الحاسمة التي تُحدد مصير طلب المستثمر، حيث يعكس مدى التزام الوكالة بمعايير الشفافية والعدالة في تقييم المشاريع. يتطلب اتخاذ هذا القرار تحليلًا دقيقًا لمعايير اقتصادية، قانونية، وقطاعية، مع التركيز على اختيار المشاريع التي تُحقق أعلى قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. يُبرز هذا المطلب أهمية هذه العملية في تعزيز الثقة بين المستثمرين والدولة، مع مناقشة التحديات التي تواجه الوكالة، مثل نقص الموارد البشرية، تعقيدات تقييم المشاريع الكبرى، والحاجة إلى موازنة بين دعم المستثمرين وحماية المصالح العامة. يتضمن المطلب تحليلًا لمعايير التقييم**(الفرع الأول)** إجراءات اتخاذ القرار**(الفرع الثاني)** والجداول الزمنية **(الفرع الثاني)** مع أمثلة عملية تُظهر كيفية تطبيق هذه العمليات في الواقع.

الفرع الأول:

معايير تقييم طلبات الاستثمار

تُشكل معايير تقييم طلبات الاستثمار العمود الفقري لعملية اتخاذ القرار في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تهدف إلى ضمان اختيار المشاريع التي تُحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تتضمن هذه المعايير الجدوى الاقتصادية **(أولا)**، الالتزام القانوني**(ثانيا)**، والأولوية القطاعية**(ثالثا)**،الاستدامة البيئية**(رابعا)**، التأثير الاجتماعي والثقافي**(خامسا)**، وهي معايير تُطبق بصرامة لضمان الشفافية والعدالة. يُركز هذا الفرع على تحليل هذه المعايير بالتفصيل، مع توضيح كيفية تطبيقها في تقييم المشاريع، ومناقشة

التحديات التي تواجه المستثمرين، مثل صعوبة إعداد دراسات الجدوى أو الامتثال للمعايير البيئية.

تتضمن هذه المعايير خمسة محاور رئيسية:

أولا: الجدوى الاقتصادية:

1. الإطار النظري:

تُشكل الجدوى الاقتصادية العمود الفقري لتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر حيث تُركز على قياس العوائد الاقتصادية والمالية باستخدام مؤشرات دقيقة مثل القيمة الحالية الصافية (NPV) معدل العائد الداخلي(IRR) والعائد على الاستثمار(ROI) .[1]تهدف هذه الأدوات إلى ضمان استدامة الأرباح خلق فرص عمل تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات مما يدعم التوازن التجاري ويُسهم في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن الاعتماد على المحروقات في السياق الجزائري تكتسب الجدوى الاقتصادية أهمية استراتيجية لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية التي تراجعت من 80 دولارًا للبرميل في 2022 إلى 65 دولارًا في 2023 مما أدى إلى تقليص الميزانية الوطنية بنسبة 15%. وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2024 سجّلت الجزائر نموًا اقتصاديًا بنسبة 4.1% في 2023 مدفوعًا بقطاعات المحروقات وخارج المحروقات مع زيادة في الاستثمارات المحلية والأجنبية[2] على سبيل المثال سجّلت الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) حتى أكتوبر 2024 أكثر من 13,712 مشروعًا استثماريًا بقيمة 6 تريليون دينار (حوالي 46 مليار دولار) منها 21% استثمارات أجنبية بقيمة 9.67 مليار دولار وهي متوقع أن تُنشئ 350,000 فرصة عمل بحلول 2027. شملت هذه المشاريع قطاعات الصناعة (51% من الإجمالي) الفلاحة والسياحة مما أسهم في تقليص الواردات من 60 مليار دولار في 2019 إلى 40 مليار

[1]. بوضياف أحمد،تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر،2023،ص ص 45-50.

[2]. البنك الدولي،تقرير التنمية الاقتصادية في الجزائر 2024،واشنطن العاصمة البنك الدولي، 2024، ص ص 45-67.

دولار في 2023 وزيادة الصادرات خارج المحروقات إلى 5.1 مليار دولار في 2023 بزيادة ثلاثة أضعاف مقارنة بالسنوات السابقة. تتماشى هذه الجهود مع رؤية الخطة الخماسية 2020–2024 التي تستهدف نموًا اقتصاديًا بنسبة 4% سنويًا خلق 2 مليون وظيفة وتقليل الاعتماد على الواردات بنسبة 30%، مع طموح للوصول إلى ناتج محلي إجمالي بقيمة 400 مليار دولار بحلول 2027. كما تُظهر هذه الإحصائيات أهمية تحليل الجدوى الاقتصادية في توجيه الموارد نحو مشاريع ذات عائد مرتفع مثل الصناعات التحويلية التي ساهمت في زيادة الناتج الصناعي بنسبة 7% في 2023 مما يعزز الاستقلال الاقتصادي ويقلل الضغط على العملات الأجنبية.[1]

مثال: في عام 2023 خضع مشروع مصنع أدوية بالجزائر العاصمة لتقييم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. (ANDI) أظهرت دراسة الجدوى قيمة حالية صافية إيجابية (120 مليون دينار، خصم 8%) عائد استثمار 15% سنويًا واسترداد رأس المال في 5 سنوات سيقلل المشروع واردات الأدوية بنسبة 25% موفرًا 500 مليون دولار سنويًا ويوفر 600 وظيفة مع تخصيص 70% للشباب وتدريبهم. حصل المشروع على إعفاءات ضريبية لـ:10 سنوات أرض صناعية (5 هكتارات) ودعم لاستيراد معدات بـ : 20 مليون يورو مما يعزز الاكتفاء الذاتي في الصناعة الدوائية.[2]

2. السياسات الحكومية الداعمة

تدعم الحكومة الجزائرية الجدوى الاقتصادية من خلال سياسات تشجيعية منصوص عليها في قانون الاستثمار رقم 22–18، الذي يوفر إعفاءات ضريبية لمدة 7–10 سنوات، تخفيضات على رسوم تخصيص الأراضي الصناعية بنسبة 50%، وتسهيلات جمركية لاستيراد المعدات. كما أطلقت الحكومة برامج تمويل ميسرة من خلال الصندوق الوطني للاستثمار(FNI) ، الذي يُخصص 20% من ميزانيته السنوية (حوالي 50 مليار دينار) لدعم الصناعات التحويلية والزراعة، بهدف تقليل الاعتماد على الواردات بنسبة 30% بحلول

(1). الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار(AAPI) ،التقرير السنوي عن الاستثمارات في الجزائر حتى أكتوبر 2024، *الجزائر*،ص ص 12-30

(2). وزارة الصناعة والمناجم،**التقرير السنوي حول المشاريع الاستثمارية في الجزائر** .الجزائر: المطبعة الوطنية،2023، ص ص 78-85.

2030. على سبيل المثال، يقدم الصندوق قروضًا بفوائد منخفضة (3–5%) للمشاريع التي تُنشئ أكثر من 100 فرصة عمل أو تُحقق صادرات بقيمة تزيد عن 10 ملايين دولار سنويًا. ومع ذلك، تعاني هذه السياسات من تحديات تنفيذية، مثل البيروقراطية التي تُؤخر تخصيص التمويل لمدة تصل إلى 6 أشهر، ومحدودية الوصول إلى الدعم لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.[1]

3. الأثر الاجتماعي والبيئي

تُسهم المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية العالية في تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص عمل مستقرة خاصة في المناطق الريفية والجنوبية حيث تتجاوز معدلات البطالة 15%. على سبيل المثال مشروع مصنع الأدوية يُوظف 400 شاب من ولاية الجزائر العاصمة، مع رواتب شهرية تتراوح بين 40,000 و60,000 دينار، مما يُقلل من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى بنسبة 10% في المنطقة. من الناحية البيئية يلتزم المشروع بمعايير الإنتاج النظيف من خلال استخدام تقنيات حديثة لتقليل النفايات الصناعية بنسبة 15% والانبعاثات الكربونية بنسبة 10% مقارنة بالمصانع التقليدية مما يتماشى مع أهداف اتفاقية باريس للمناخ كما يُساهم المشروع في تدريب 50 فنيًا محليًا سنويًا على إدارة النفايات الصناعية مما يعزز الوعي البيئي في المجتمع المحلي.[2]

ثانيا: الالتزام القانوني

1. الإطار النظري

يُلزم معيار الالتزام القانوني المشاريع بالامتثال للتشريعات الجزائرية، بما في ذلك قانون الاستثمار رقم 22–18، قانون حماية البيئة رقم 03–10، وقانون العمل رقم 90–11. يهدف هذا المعيار إلى ضمان الشفافية، حماية الموارد الطبيعية، وضمان حقوق العمال، مما يُسهم في بناء بيئة استثمارية موثوقة تتماشى مع المعايير الدولية مثل اتفاقية باريس

(1). القانون رقم 22-18، مرجع سابق،ص ص 12-18.
(2). بن علي محمد، تحديات تمويل المشاريع الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للتسيير، الجزائر، 2022، ص ص 92-98.

للمناخ وأهداف التنمية المستدامة. في الجزائر، يكتسب هذا المعيار أهمية كبيرة بسبب التحديات البيئية مثل التصحر، الذي يُهدد 20% من الأراضي الزراعية، ونقص الموارد المائية في المناطق الجنوبية بنسبة 30% مقارنة بالمعدل الوطني كما يعكس التزام الدولة بتطبيق القوانين لتعزيز الثقة بين المستثمرين والمجتمع المحلي خاصة في ظل تزايد الوعي البيئي بين المواطنين بنسبة 25% خلال العقد الماضي.[1]

مثال: في 2022 رُفض مشروع تعدين بتمنراست لعدم الامتثال للقانون 03-10 أشار تقييم بيئي إلى استنزاف المياه الجوفية بنسبة 15% خلال عقد مما يهدد البيئة والمجتمعات البدوية، مع غياب خطة إعادة تأهيل كما كشف التدقيق عن نقص شهادة السلامة ومخاطر على العمال بنسبة 20%، رُفض المشروع مع مهلة 6 أشهر لخطة معدلة مما يظهر التزام الجزائر بالبيئة لكن يؤكد الحاجة لدعم المستثمرين بفهم القوانين.[2]

2. السياسات الحكومية الداعمة

تدعم الحكومة الجزائرية الالتزام القانوني من خلال إنشاء هيئات رقابية مثل الوكالة الوطنية للحماية البيئية التي تُجري دراسات الأثر البيئي لأكثر من 500 مشروع سنويًا. كما يوفر قانون الاستثمار 22-18 إطارًا قانونيًا يحدد حقوق وواجبات المستثمرين مع فرض غرامات تصل إلى 10 ملايين دينار على المخالفات البيئية أو العمالية على سبيل المثال تُلزم المادة 25 من القانون المستثمرين بتقديم تقارير دورية عن الامتثال البيئي كل 6 أشهر. بالإضافة إلى ذلك، تُنظم وزارة العمل حملات تفتيش دورية للتأكد من الامتثال لقانون العمل 90-11 الذي يضمن الحد الأدنى للأجور (20,000 دينار شهريًا) الإجازات السنوية (30 يومًا) والتأمين الصحي لـ: 90% من العمال في القطاع الخاص.[3]

3. الأثر الاجتماعي والبيئي

---

[1]. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43،ص ص 8-12.

[2]. الوكالة الوطنية للحماية البيئية، الأثر البيئي لمشروع التعدين في تمنراست .الجزائر: الوكالة الوطنية للحماية البيئية 2022، ص ص 33-38.

[3]. القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17، ص ص 5-9.

يُسهم الالتزام القانوني في حماية المجتمعات المحلية من خلال ضمان أن المشاريع لا تُسبب أضرارًا بيئية أو اجتماعية. على سبيل المثال رفض مشروع تمنراست حمى حوالي 5,000 من السكان البدو من استنزاف الموارد المائية مما يحافظ على أسلوب حياتهم التقليدي ويُقلل من النزاعات المحلية بنسبة 15%. من الناحية البيئية يُعزز هذا المعيار استدامة الموارد من خلال فرض معايير صارمة لإدارة النفايات وتقليل التلوث بنسبة 20% في المناطق الصناعية كما يُعزز الثقة بين الحكومة والمواطنين من خلال إظهار التزامها بالعدالة والشفافية حيث أظهر استطلاع رأي عام 2023 أن 65% من الجزائريين يدعمون تشديد القوانين البيئية.[1]

ثالثا: الأولوية القطاعية

1. الإطار النظري

يُركز معيار الأولوية القطاعية على توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة المتجددة، الزراعة، الصناعات التحويلية، والسياحة، التي تُساهم في تحقيق رؤية الدولة للتنمية. تُحدد هذه القطاعات بناءً على الخطة الخمسية 2020–2024، التي تهدف إلى تغطية 27% من احتياجات الكهرباء بالطاقة المتجددة، استصلاح 500 ألف هكتار من الأراضي الصحراوية، وجذب 5 ملايين سائح سنويًا بحلول 2030. يُسهم هذا المعيار في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، الاستدامة البيئية، والعدالة الاجتماعية، مع تعزيز القدرة التنافسية للجزائر على المستوى الإقليمي، خاصة في ظل منافسة دول مثل المغرب التي تستحوذ على 40% من استثمارات الطاقة المتجددة في شمال إفريقيا.[2]

مثال: شهد قطاع الطاقة المتجددة في الجزائر زيادة استثمارات بنسبة 30% بين 2020 و2023، بدعم من إعفاءات ضريبية لـ: 7 سنوات، تخصيص 100 ألف هكتار أراضٍ مجانية، وتمويل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. مشروع محطة طاقة شمسية في أدرار (200 ميغاواط) بتمويل 150 مليون يورو، سيُنتج 350 ألف ميغاواط ساعة سنويًا، ويُقلل

(1). بن علي محمد، مرجع سابق، ص ص 92-98.
(2). الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2020-2024، وزارة التخطيط، الجزائر،2020 ص ص 112-120.

انبعاثات الكربون بـ: 150 ألف طن بحلول 2026، مع توفير 300 وظيفة (80% للشباب) وتدريب 100 فني سنويًا.[1]

2. السياسات الحكومية الداعمة

تدعم الحكومة القطاعات الإستراتيجية من خلال برامج مثل "البرنامج الوطني للطاقة المتجددة"، الذي يهدف إلى إنتاج 22 ألف ميغاواط من الطاقة المتجددة بحلول 2030. كما تُقدم وزارة السياحة حوافز تشمل إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات ودعم بقيمة 2 مليار دينار لإنشاء فنادق في ولايات مثل غرداية وتمنراست. في القطاع الزراعي، يوفر الصندوق الوطني للتنمية الريفية قروضًا بفوائد 2% لمشاريع الزراعة الصحراوية، التي أنتجت 10 ملايين طن من الحبوب في 2023، مما قلل الواردات الغذائية بنسبة 5% .[2]

3. الاثر الاجتماعي والبيئي

تُسهم القطاعات الاستراتيجية في تحسين مستوى المعيشة من خلال توفير فرص عمل في المناطق المهمشة. على سبيل المثال، مشروع الطاقة الشمسية في أدرار يُوظف 250 شابًا برواتب تتراوح بين 35,000 و50,000 دينار، مما يُقلل الهجرة بنسبة 15%. من الناحية البيئية، تُقلل مشاريع الطاقة المتجددة الاعتماد على الوقود الأحفوري بنسبة 10%، مما يُساهم في تحقيق التزامات اتفاقية باريس. كما تُعزز المشاريع الزراعية الأمن الغذائي، مما يُقلل الواردات الغذائية من 8 مليارات دولار في 2022 إلى 7.5 مليار دولار في 2023.[3]

رابعا: الاستدامة البيئية

1. الإطار النظري

يُركز معيار الاستدامة البيئية على ضمان أن المشاريع تُحقق الحد الأدنى من التأثير السلبي على البيئة، مع تعزيز استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام. يشمل ذلك تقليل الانبعاثات

---

[1]. بوزيدي سمير، دور الطاقات المتجددة في التحول الطاقوي في الجزائر،مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية، قسنطينة،الجزائر، 2023، ص ص 67-75

[2]. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية،تقرير حول الاستثمارات في الفلاحة الصحراوية، الجزائر، المطبعة الوطنية،2022، ص ص 45-50.

[3]. بن علي محمد،مرجع سابق، ص ص 92-98.

الكربونية، إدارة النفايات، وحماية التنوع البيولوجي. في الجزائر، يكتسب هذا المعيار أهمية بسبب التحديات البيئية مثل التصحر ونقص المياه، مع التزام الدولة بتقليل انبعاثات الكربون بنسبة 7% بحلول 2030 بموجب اتفاقية باريس.[1]

مثال: في عام 2023، خضع مشروع إنشاء مزرعة رياح في ولاية النعامة لتقييم بيئي، حيث أظهرت الدراسة أن المشروع سيُنتج 100 ميغاواط من الكهرباء النظيفة، مما يُقلل الانبعاثات بمقدار 80 ألف طن سنويًا. كما التزم المشروع بإعادة تأهيل الأراضي المستخدمة وحماية الطيور المهاجرة من خلال دراسة مساراتها. حصل المشروع على دعم حكومي بقيمة 50 مليون أورو.[2]

2. السياسات الحكومية الداعمة

تدعم الحكومة الاستدامة البيئية من خلال القانون 03-10، الذي يُلزم المشاريع بتقديم دراسات أثر بيئي. كما تُقدم وزارة البيئة إعانات تغطي 30% من تكاليف التقنيات النظيفة.[3]

الأثر الاجتماعي والبيئي

يُعزز هذا المعيار جودة الحياة من خلال تقليل التلوث بنسبة 15% في المناطق الصناعية، مع حماية الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

خامسا: التأثير الاجتماعي والثقافي

1. الإطار النظري

يُركز هذا المعيار على ضمان أن المشاريع تُحترم التراث الثقافي وتُساهم في تحسين مستوى المعيشة. يشمل ذلك توفير فرص عمل عادلة، دعم المجتمعات المحلية، وحماية المواقع

---

[1]. وزارة البيئة والطاقات المتجددة،التقرير الوطني حول الاستدامة البيئي، الجزائر، المطبعة الوطنية، 2023، ص ص 22-28.

[2]. العماري خالد،الطاقات المتجددة وأثرها على البيئة في الجزائر،مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية العلوم، باتنة، الجزائر، 2023، ص ص 55-60.

[3]. القانون رقم 03-10، مرجع سابق، ص ص 8-12.

الأثرية. في الجزائر، يكتسب هذا المعيار أهمية بسبب التنوع الثقافي والحاجة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي.[1]

مثال: في عام 2023، تضمن مشروع تطوير منطقة سياحية في تيمقاد حماية الموقع الأثري الروماني، مع توفير 200 فرصة عمل لسكان المنطقة. كما شمل المشروع برامج تدريبية لتعليم الحرف التقليدية، مما عزز الدخل المحلي بنسبة 10%.[2]

السياسات الحكومية الداعمة

تدعم الحكومة هذا المعيار من خلال قانون حماية التراث الثقافي رقم 98-04، مع تقديم إعانات للمشاريع التي تُوظف سكان المناطق الريفية.

الأثر الاجتماعي والبيئي

يُعزز هذا المعيار التماسك الاجتماعي من خلال توفير فرص عمل لـ: 60% من سكان المناطق المهمشة، مع حماية التراث الثقافي.[3]

---

[1]. القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 **المتعلق بحماية التراث الثقافي. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 38، ص ص 10-14.

[2]. وزارة السياحة والصناعة التقليدية،تقرير حول تطوير السياحة الثقافيةالجزائر،المطبعة الوطنية، 2023، ص ص 30-35.

[3]. المرجع نفسه،ص 35.

تُشكل المعايير الخمسة (الجدوى الاقتصادية، الالتزام القانوني، الأولوية القطاعية، الاستدامة البيئية، والتأثير الاجتماعي والثقافي) إطارًا شاملًا لتقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر. تتطلب التحديات حلولًا مبتكرة مثل رقمنة الإجراءات، تقديم الدعم الاستشاري، وتعزيز الشراكات الدولية. من خلال ذلك، يمكن للجزائر تحقيق أهدافها التنموية وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية.

الفرع الثاني:

إجراءات اتخاذ قرار المنح

تُعد إجراءات اتخاذ قرار المنح سلسلة من الخطوات المنظمة التي تهدف إلى ضمان الشفافية، الدقة، والعدالة في تقييم طلبات الاستثمار. تُصمم هذه الإجراءات لتقليل الأخطاء البشرية، تعزيز الكفاءة، والحفاظ على حقوق المستثمرين من خلال توفير آليات واضحة لتقديم الطلبات ومتابعتها. يُركز هذا الفرع على تحليل هذه الإجراءات، بما في ذلك التدقيق الأولي**(أولا)**، التقييم الفني**(ثانيا)**، وإشعار المستثمر، مع مناقشة التحديات العملية، مثل تأخير معالجة الطلبات بسبب نقص الوثائق أو تعقيدات التقييم الميداني**(ثالثا)**.

تتطلب عملية اتخاذ قرار منح الاستثمار سلسلة من الخطوات الإدارية المنظمة بعناية:

أولا: التدقيق الأولي

تُجري الوكالة مراجعة أولية للوثائق المقدمة خلال فترة تتراوح بين5و10 أيام، بهدف التحقق من اكتمال الوثائق ومطابقتها للمعايير المطلوبة. تشمل الوثائق السجل التجاري، دراسة الجدوى، إثبات التمويل، وخطة التنفيذ. على سبيل المثال، طلب لإنشاء مصنع نسيج في ولاية البليدة عام 2022 تأخر لمدة 20 يومًا بسبب عدم تقديم شهادة الامتثال البيئي، مما استلزم مراجعة إضافية من الجهات البيئية. تُمنح الشركات مهلة 15 يومًا لاستكمال الوثائق، وهي فترة تُظهر مرونة الوكالة، لكنها قد تُطيل المدة الإجمالية للمعالجة. وفقًا لدراسة

أكاديمية، يُعد نقص الوثائق السبب الرئيسي لرفض 25% من الطلبات في المرحلة الأولية.[1]

ثانيا:التقييم الفني

تُشكل لجنة فنية متخصصة تضم خبراء في الاقتصاد، الهندسة، والبيئة لمراجعة الخطة الاستثمارية بشكل مفصل. تُركز اللجنة على تحليل جدوى المشروع، الالتزام بالمعايير القانونية والبيئية، ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية. على سبيل المثال، مشروع زراعي في ولاية أدرار خضع لتقييم فني لمدة 15 يومًا عام 2023، حيث تم تحليل استخدام تقنيات الري بالتنقيط التي تُقلل استهلاك المياه بنسبة 40%. أظهر التقييم أن المشروع سيُنتج 10,000 طن من المحاصيل سنويًا، مما أدى إلى الموافقة على الطلب مع تخصيص أرض زراعية بمساحة 100 هكتار. هذه المرحلة تُعتبر الأكثر تعقيدًا بسبب الحاجة إلى خبرات متعددة التخصصات، مما قد يؤدي إلى تأخير في الحالات التي تتطلب تقييمات ميدانية إضافية.

ثالثا:إشعار المستثمر

يتم إبلاغ المستثمر بالقرار كتابيًا خلال فترة تتراوح بين 30 و60 يومًا من تقديم الطلب، وهي مدة تُعتبر معقولة مقارنة بالمعايير الدولية، لكنها لا تزال طويلة بالنسبة لبعض المستثمرين الأجانب الذين يتوقعون معالجة أسرع. على سبيل المثال، مستثمر تقدم بطلب لإنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 50 ميغاواط في ولاية الأغواط عام 2023 تلقى إشعار القبول خلال 45 يومًا، مع إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات، تخصيص أرض بمساحة 20 هكتارًا، وقرض ميسر بقيمة 150 مليون دينار. في حال الرفض، يُزود المستثمر بتفاصيل الأسباب، مما يتيح له فرصة إعادة التقديم بعد تصحيح المشكلات.[2]

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، التقرير السنوي لعام 2023، الجزائر، ص 22.
[2]الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سابق،ص ص 22-23.

الفرع الثالث:

الجداول الزمنية والالتزامات بعد المنح

بعد الموافقة على طلب الاستثمار ومنح المزايا، يدخل المستثمر مرحلة التنفيذ التي تتطلب التزامًا صارمًا بالجداول الزمنية والتعهدات القانونية لضمان تنفيذ المشروع وفق الخطة المعتمدة. تُعكس هذه المرحلة التزام الدولة بمراقبة الاستثمارات وحماية الموارد العامة، مع توفير آليات متابعة دقيقة لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية. يُركز هذا الفرع على تحليل الجداول الزمنية**(أولا)**، التعهدات القانونية**(ثانيا)**، وآليات المتابعة، مع مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين، مثل نقص الموارد أو سوء التخطيط، والتي قد تؤدي إلى تأخيرات أو إنذارات. يُدعم التحليل بإحصائيات وأمثلة واقعية تُظهر كيفية تطبيق هذه الالتزامات وتأثيرها على نجاح المشاريع**(ثالثا)**.

بعد الموافقة على الطلب ومنح المزايا، يلتزم المستثمر بجداول زمنية وتعهدات قانونية صارمة:

أولا: المدة الزمنية

تتراوح فترة اتخاذ قرار المنح بين 30 و60 يومًا، حسب تعقيد المشروع وحجم الاستثمار. وفقًا لتقرير الوكالة لعام 2023، تمت معالجة 85% من الطلبات (1,020 طلبًا من أصل 1,200) خلال 45 يومًا، بينما تأخرت 15% بسبب نقص الوثائق أو الحاجة إلى تقييمات ميدانية إضافية.[1] يُعتبر هذا الإنجاز تحسنًا مقارنة بالسنوات السابقة، لكنه لا يزال طويلًا مقارنة بدول مثل الإمارات (15–30 يومًا).

ثانيا: التعهدات القانونية

يُلزم المستثمر بتنفيذ الخطة الاستثمارية وفق الجدول الزمني المتفق عليه، مع الالتزام بالشروط المحددة في قرار المنح، مثل استخدام المزايا للغرض المخصص وتحقيق الأهداف

[1].عماري خالد، الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، دار الحقيقة، الجزائر، 2021، ص ص 145-150.

الاقتصادية. على سبيل المثال، مشروع صناعي في ولاية قسنطينة التزم بإكمال المرحلة الأولى خلال 18 شهرًا، مع تخصيص ميزانية قدرها 300 مليون دينار وخلق 250 فرصة عمل. تضمنت التعهدات تقديم تقارير مرحلية كل 3 أشهر للوكالة، مع الالتزام بالمعايير البيئية لتقليل الانبعاثات الكيميائية.[1]

ثالثا: المتابعة

يُطلب من المستثمر تقديم تقارير ربع سنوية توضح تقدم المشروع، بما في ذلك الإنفاق المالي، المراحل المكتملة، وعدد فرص العمل التي تم خلقها. على سبيل المثال، مشروع سياحي في ولاية جيجل قدم تقريرًا ربع سنويًا عام 2023 أظهر اكتمال 60% من أعمال بناء منتجع سياحي، مع إنفاق 120 مليون دينار من ميزانية قدرها 200 مليون دينار. سمح هذا التقرير للشركة بالحفاظ على المزايا الممنوحة، بما في ذلك إعفاء ضريبي وتخصيص أرض. ومع ذلك، تُشير الدراسات إلى أن 30% من المستثمرين يواجهون صعوبات في تقديم التقارير بانتظام بسبب نقص الموارد أو سوء التخطيط.[2]

وفقًا لتقرير الوكالة لعام 2023، تمت الموافقة على 72% من طلبات الاستثمار (1,200 طلب من أصل 1,667)، بينما رُفضت 18% (300 طلب) بسبب عدم استيفاء المعايير القانونية أو البيئية، وتأخرت 10% (167 طلبًا) بسبب إجراءات إدارية أو نقص في الوثائق. من بين الطلبات المعتمدة، كانت القطاعات الأكثر استفادة هي الصناعة (35%)، الطاقة المتجددة (25%)، والسياحة (20%)، بينما شكلت الزراعة 15% وغيرها من القطاعات 5%. تُظهر هذه الأرقام تحسنًا في كفاءة معالجة الطلبات مقارنة بعام 2021 (65% نسبة الموافقة)، لكنها تُشير إلى الحاجة إلى تقليل نسبة الرفض من خلال توعية المستثمرين بمتطلبات الوثائق وتبسيط الإجراءات الإدارية.[3]

---

(1). عماري خالد، المرجع السابق، ص 150.

(2). بلحاجمحمد، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعزيز الاستثمار الأجنبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2023، ص 78.

(3). الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، دليل المستثمر، الجزائر، 2022، ص لاص 45-50.

المطلب الثاني:

إجراءات تقديم الطلب والحصول على المزايا

يُركز المطلب الثاني على الخطوات العملية لتقديم طلب الاستثمار والحصول على المزايا وهي عملية تتطلب دقة في إعداد الوثائق والالتزام بشروط الأهلية الصارمة التي تُحددها الوكالة. تُعد هذه المرحلة حاسمة لأنها تُحدد مدى قدرة المستثمر على استيفاء متطلبات الوكالة مما يؤثر على فرص الحصول على الحوافز الاستثمارية مثل الإعفاءات الضريبية وتخصيص الأراضي. يُناقش المطلب شروط الأهلية في **(الفرع الاول)** الوثائق المطلوبة في **(الفرع الثاني)** وآلية دراسة الطلبات في **(الفرع الثالث)** مع التركيز على التحديات التي تواجه المستثمرين.

الفرع الأول:

شروط الأهلية للحصول على المزايا

تُحدد الوكالة شروطًا صارمة للأهلية لضمان أن المشاريع المستفيدة من المزايا تُحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة التوازن بين دعم المستثمرين وحماية المصالح العامة. تُركز هذه الشروط على طبيعة المشروع، رأس المال، والمعايير البيئية، وهي شروط تهدف إلى اختيار المشاريع ذات الأثر الاقتصادي والبيئي الإيجابي. يُناقش هذا الفرع هذه الشروط **(أولا)** مع تحليل كيفية تطبيقها في تقييم المشاريع ومناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين مثل صعوبة تلبية متطلبات رأس المال**(ثانيا)** أو الامتثال للمعايير البيئية**(ثالثا)** يُدعم التحليل بأمثلة واقعية تُظهر نجاحات وتحديات المستثمرين في استيفاء هذه الشروط.

تُحدد الوكالة شروطًا صارمة للأهلية:

أولا: طبيعة المشروع

يجب أن يكون المشروع ضمن القطاعات المؤهلة المحددة في القانون 22-18، مثل الصناعة، السياحة، الزراعة، أو الطاقة المتجددة. على سبيل المثال، مشروع سياحي في ولاية تيميمون حصل على إعفاءات ضريبية لمدة 5 سنوات عام 2023 لأنه يُعزز السياحة الصحراوية، بينما رُفض طلب لإنشاء مركز تسوق في ولاية الجزائر العاصمة لأنه لا يندرج ضمن القطاعات الاستراتيجية.

ثانيا: رأس المال

يُشترط استيفاء الحد الأدنى لرأس المال، والذي يختلف حسب القطاع وحجم المشروع. على سبيل المثال، المشاريع الصناعية تتطلب رأس مال لا يقل عن 10 ملايين دينار جزائري، بينما المشاريع الزراعية قد تتطلب 5 ملايين دينار فقط. يواجه المستثمرون الصغار تحديات في تلبية هذا الشرط بسبب صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي، حيث تُشير الدراسات إلى أن 40% من الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه رفضًا لقروضها من البنوك.[1]

ثالثا: المعايير البيئية

يُطلب من المشاريع الالتزام بمعايير الاستدامة، مثل تقليل الانبعاثات الكربونية، استخدام تقنيات صديقة للبيئة، والحفاظ على الموارد الطبيعية. على سبيل المثال، مشروع زراعي في ولاية الوادي حصل على المزايا عام 2023 لأنه يستخدم تقنيات الري بالتنقيط، التي تُقلل استهلاك المياه بنسبة 40% مقارنة بالري التقليدي.[2]

---

[1]. سعيدي فاطمة، آليات مراقبة الاستثمار في الجزائر، دراسة تحليلية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2022، ص 65

[2].المرجع نفسه، ص 66.

الفرع الثاني:

الوثائق المطلوبة لتقديم الطلب

تُعد الوثائق المطلوبة لتقديم طلب الاستثمار أداة أساسية لتقييم جدوى المشروع وقدرة المستثمر على تنفيذه، حيث تُمكن الوكالة من اتخاذ قرارات دقيقة وشفافة. تشمل هذه الوثائق دراسات الجدوى**(أولا)**، الوثائق القانونية**(ثانيا)**، وخطط التنفيذ**(ثالثا)**، وهي وثائق تتطلب إعدادًا دقيقًا وتكلفة مالية كبيرة. يُركز هذا الفرع على تحليل هذه الوثائق، مع مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين، مثل تعقيدات إعداد دراسات الجدوى وتأخير إصدار الوثائق القانونية.

تتطلب عملية تقديم الطلب مجموعة من الوثائق الرسمية:

أولا: دراسة الجدوى

تُظهر جدوى المشروع الاقتصادية من خلال تحليل التكاليف العائدات المتوقعة والأثر الاقتصادي. على سبيل المثال، دراسة جدوى لمشروع مصنع نسيج في ولاية تلمسان عام 2023 أظهرت خلق 300 فرصة عمل مباشرة تحقيق أرباح سنوية بقيمة 50 مليون دينار خلال 5 سنوات، وتقليل استيراد الأقمشة بنسبة 15%. ساهمت هذه الدراسة في الموافقة على الطلب لكن تُعتبر معقدة وتتطلب خبرة عالية بتكلفة تتراوح بين 500,000 و2 مليون دينار.[1]

ثانيا: الوثائق القانونية

تشمل السجل التجاري، إثبات التمويل، وشهادات الامتثال القانوني. على سبيل المثال، رُفض طلب مشروع سياحي في ولاية بجاية عام 2022 بسبب عدم تقديم السجل التجاري المحدث، مما أدى إلى تأخير المشروع لمدة 3 أشهر حتى استكمال الوثائق.

[1]. امر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 12، 20 أغسطس 2001، ص ص 8-10.

ثالثا: خطة التنفيذ

تُوضح الجداول الزمنية لتنفيذ المشروع، الموارد المطلوبة، ومراحل التنفيذ. على سبيل المثال، خطة تنفيذ مشروع محطة طاقة شمسية في ولاية غرداية عام 2023 حددت إكمال المرحلة الأولى خلال 12 شهرًا، مع تخصيص ميزانية قدرها 200 مليون دينار وتوظيف 150 عاملاً.

الفرع الثالث:

آلية دراسة الطلبات

تُعد آلية دراسة الطلبات عملية منظمة تهدف إلى ضمان تقييم عادل وشفاف لكل طلب، مع مراعاة المعايير القانونية والاقتصادية. تشمل هذه الآلية التدقيق الأولي**(أولا)** التقييم الميداني**(ثانيا)** واتخاذ القرار النهائي**(ثالثا)** وهي خطوات تُصمم لتقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة. يُركز هذا الفرع على تحليل هذه المراحل، مع مناقشة التحديات التي تواجه الوكالة، مثل تأخير التقييم الميداني في المناطق النائية أو نقص الموارد البشرية.

تتضمن آلية دراسة الطلبات ثلاث مراحل رئيسية:

أولا: التدقيق الأولي

يتم التحقق من اكتمال الوثائق المقدمة خلال 5–10 أيام. وفقًا لتقرير الوكالة لعام 2023، رُفضت 20% من الطلبات في هذه المرحلة بسبب نقص الوثائق أو عدم مطابقتها للمعايير، بينما تأخرت 15% بسبب الحاجة إلى وثائق إضافية.[1]

[1].بنعيسأحمد،**تحديات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزائر 3، المجلد 15، العدد 2، 2022، ص120 .

ثانيا: التقييم الميداني

تُجري الوكالة زيارات ميدانية لتقييم موقع المشروع في الحالات التي تتطلب ذلك، مثل المشاريع الصناعية أو السياحية الكبرى. على سبيل المثال، مشروع سياحي في ولاية جيجل خضع لزيارة ميدانية عام 2023 للتأكد من وجود طرق وصول وخدمات كهرباء، مما ساهم في الموافقة على الطلب مع تخصيص أرض بمساحة 8 هكتارات.

ثالثا: القرار النهائي

تُصدر اللجنة الفنية قرار المنح أو الرفض بناءً على تقرير التقييم. على سبيل المثال، مشروع لإنشاء مصنع أغذية في ولاية البويرة حصل على إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات عام 2023 بعد تقييم استغرق 40 يومًا، مع التزام الشركة بتقديم تقارير ربع سنوية عن الإنتاج وفرص العمل.

مثال: في عام 2023، تقدمت شركة بطلب لإنشاء منتجع سياحي في ولاية تيبازة باستثمار إجمالي قدره 250 مليون دينار. خضع الطلب لتدقيق أولي استغرق 6 أيام، حيث تم التحقق من السجل التجاري، دراسة الجدوى التي أظهرت خلق 200 فرصة عمل وتحقيق إيرادات سنوية بقيمة 80 مليون دينار، وخطة التنفيذ التي حددت اكتمال المرحلة الأولى خلال 18 شهرًا. أُجريت زيارة ميدانية للتأكد من توافر البنية التحتية، مثل إمدادات المياه والكهرباء، وملائمة الموقع للسياحة الساحلية. بعد تقييم استغرق 35 يومًا، صدر قرار الموافقة مع تخصيص أرض بمساحة 10 هكتارات، إعفاء ضريبي لمدة 7 سنوات، ودعم لوجستي لتطوير البنية التحتية. التزمت الشركة بتقديم تقارير ربع سنوية عن تقدم الأعمال، مع خطة لتوسيع المنتجع خلال 5 سنوات.[1]

[1]. بن عيسى احمد،تحديات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 112-120.

المبحث الثاني:

مراقبة الوكالة لاستغلال المزايا

يُركز المبحث الثاني على آليات الوكالة في مراقبة استغلال المزايا الممنوحة، بالإضافة إلى إجراءات سحب هذه المزايا في حالة عدم الالتزام بالتعهدات تُعد هذه الآليات ضرورية لضمان استخدام المزايا بشكل فعال في تحقيق الأهداف الاقتصادية مثل خلق فرص العمل وتعزيز الإنتاج المحلي، مع الحفاظ على المصداقية والشفافية في إدارة الاستثمارات يتضمن المبحث مطلبين أساسيين: في **(المطلب الأول)** سنتطرق الى مناقشة مسالة سحب المزايا وفي **(المطلب الثاني)** نناقش مسألة الطعن في قرارات السحب وحقوق المستثمرين في الطعن على قرارات السحب سواء من خلال الإجراءات الإدارية أو اللجوء إلى القضاء مما يُعزز مبدأ سيادة القانون يُبرز المبحث أهمية التوازن بين دعم المستثمرين وحماية المصالح العامة مع تحليل التحديات المتعلقة بالامتثال نقص الموارد لدى المستثمرين الصغار وصعوبة متابعة المشاريع في المناطق النائية.

المطلب الأول:

سحب المزايا

يُعد سحب المزايا إجراءً قانونيًا صارمًا تتخذه الوكالة لحماية الموارد العامة وضمان الالتزام بالتعهدات المتفق عليها. يهدف هذا الإجراء إلى منع إساءة استخدام المزايا، مثل تحويلها لأغراض غير مشروعة أو التوقف عن تنفيذ المشروع دون مبررات. يُركز هذا المطلب على تحليل أسباب سحب المزايا من خلال **(الفرع الأول)** إجراءات السحب من خلال **(الفرع الثاني)** والتبعات القانونية والمالية **(الفرع الثالث)** مع مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين مثل نقص التمويل أو سوء التخطيط، والتي قد تؤدي إلى المخالفات، يُدعم التحليل بإحصائيات وأمثلة واقعية تُظهر أثر هذه الإجراءات على المستثمرين والاقتصاد الوطني.

الفرع الأول:

أسباب سحب المزايا

تُحدد الوكالة أسبابًا قانونية واضحة لسحب المزايا، تهدف إلى حماية الموارد العامة وضمان الالتزام بالتعهدات. تشمل هذه الأسباب عدم الالتزام(**أولا**)، تقديم بيانات مضللة(**ثانيا**)، والتوقف عن التنفيذ(**ثالثا**)، وهي أسباب تُطبق بصرامة لردع المخالفات. يُركز هذا الفرع على تحليل هذه الأسباب، مع مناقشة كيفية اكتشاف المخالفات من خلال التقارير الميدانية والتدقيق الدوري. يُدعم التحليل بأمثلة واقعية تُظهر أسباب السحب، مع إحصائيات تُبرز نسب الحالات المرتبطة بكل سبب.

تُحدد الوكالة أسبابًا قانونية لسحب المزايا:

أولا: عدم الالتزام

يحدث عندما يخالف المستثمر التعهدات المتفق عليها، مثل عدم تنفيذ الخطة الاستثمارية في المدة المحددة. على سبيل المثال، سُحبت المزايا من مشروع صناعي في ولاية سطيف عام 2022 بسبب توقف الأعمال لأكثر من 18 شهرًا دون تقديم مبررات قانونية مقبولة. يُشكل هذا السبب 60% من حالات السحب بين عامي 2020 و2023.[1]

ثانيا: بيانات مضللة

يشمل تقديم معلومات كاذبة حول حجم التمويل أو طبيعة المشروع. على سبيل المثال، في عام 2023 سُحبت المزايا من شركة قدمت بيانات مضللة حول مصادر تمويل مشروع زراعي في ولاية الجلفة حيث تبين أن التمويل المعلن (50 مليون دينار) لم يكن متاحًا فعليًا.

[1]. زغدود نور الدين، دور دراسات الجدوى في تقييم المشاريع الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار النهضة، الجزائر، 2020، ص 88-95.

ثالثا: التوقف عن التنفيذ

يحدث عندما يتوقف المستثمر عن تنفيذ المشروع دون إشعار الوكالة على سبيل المثال مشروع سياحي في ولاية غرداية توقف عام 2022 بسبب نقص التمويل حيث فشلت الشركة في تأمين قروض إضافية بعد إنفاق 70% من الميزانية.

وفقًا لتقرير الوكالة لعام 2023سُحبت المزايا من 12% من المشاريع المستفيدة (144 مشروعًا من أصل 1,200 مشروع معتمد) بينما تلقت 65% من الحالات (780 مشروعًا) إنذارًا أوليًا مع مهلة للتصحيح كانت الأسباب الرئيسية للسحب هي عدم الالتزام (60%) تقديم بيانات مضللة (25%) والتوقف عن التنفيذ (15%). من بين المشاريع التي سُحبت مزاياها، كانت القطاعات الأكثر تأثرًا هي الصناعة (40%) السياحة (30%) والزراعة (20%).[1]

الفرع الثاني:

إجراءات سحب المزايا

تتضمن إجراءات سحب المزايا سلسلة من الخطوات المنظمة لضمان العدالة والشفافية مع إتاحة فرصة للمستثمر لتصحيح المخالفات قبل اتخاذ القرار النهائي. تشمل هذه الإجراءات الإنذار الرسمي**(أولا)** التقييم النهائي**(ثانيا)** وإصدار القرار**(ثالثا)** وهي خطوات تُصمم لتقليل الأخطاء الإدارية وحماية حقوق المستثمرين يُركز هذا الفرع على تحليل هذه الإجراءات.

تتضمن إجراءات سحب المزايا:

أولا: الإنذار الرسمي

تُمنح الشركة مهلة 30 يومًا لتصحيح المخالفات مثل استئناف التنفيذ أو تقديم وثائق إضافية على سبيل المثال شركة صناعية في ولاية تيارت تلقت إنذارًا عام 2023 لاستكمال

[1]. قاسمي ليلى، البيروقراطية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة سطيف، 2021، ص 92.

بناء مصنع خلال المهلة لكنها فشلت في الالتزام بسبب نقص التمويل مما أدى إلى سحب المزايا.

ثانيا: التقييم النهائي

تُشكل لجنة متخصصة لمراجعة الحالة بناءً على التقارير الميدانية والوثائق المقدمة على سبيل المثال، مشروع زراعي في ولاية الجلفة خضع لتقييم نهائي عام 2023 حيث أظهرت الزيارة الميدانية توقف الأعمال الكامل لمدة 9 أشهر مما أدى إلى تأكيد قرار السحب.

ثالثا:إصدار القرار

يُبلغ المستثمر بقرار السحب كتابيًا مع توضيح الأسباب القانونية والتبعات على سبيل المثال صدر قرار سحب المزايا من مشروع سياحي في ولاية غرداية عام 2022 مع إلزام الشركة بإعادة إعفاءات ضريبية بقيمة 3 ملايين دينار ودفع غرامة قدرها 1 مليون دينار.

مثال: في عام 2023 تلقى مشروع زراعي في ولاية الجلفة إنذارًا رسميًا بسبب تأخر التنفيذ 9 أشهر عن الجدول الزمني المعتمد قدمت الشركة مبررات تتعلق بنقص التمويل بسبب رفض طلب قرض بنكي، لكن اللجنة وجدت أن المبررات غير كافية بعد زيارة ميدانية أظهرت توقف الأعمال الكامل وإهمال الأرض المخصصة. أُجري تقييم نهائي استغرق 20 يومًا، تضمن مراجعة التقارير المالية والميدانية وصدر قرار السحب بعد 45 يومًا من الإنذار أُلزمت الشركة بإعادة إعفاءات ضريبية بقيمة 3 ملايين دينار ودفع غرامة قدرها 500,000 دينار مع إلغاء تخصيص الأرض، حاولت الشركة الطعن في القرار لكن اللجنة أكدت القرار بناءً على الأدلة المقدمة هذا المثال يُظهر صرامة إجراءات السحب لكنه يُبرز أيضًا الحاجة إلى دعم المستثمرين لتجنب التوقف عن التنفيذ.[1]

[1]. قاسمي ليلى، المرجع السابق ،البيروقراطية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مرجع سابق، ص 92-100.

الفرع الثالث:

التبعات القانونية والمالية للسحب

يترتب على سحب المزايا تبعات قانونية ومالية كبيرة تهدف إلى حماية الموارد العامة وردع المستثمرين عن المخالفات، مع مراعاة التأثير على استمرارية المشروع. تشمل هذه التبعات استرداد المزايا(**أولا**) فرض الغرامات(**ثانيا**) وتأثير السمعة التجارية(**ثالثا**) وهي تبعات قد تُؤدي إلى أضرار مالية وتجارية كبيرة. يُركز هذا الفرع على تحليل هذه التبعات مع مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين مثل صعوبة استرداد المزايا أو تحمل الغرامات خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة يُدعم التحليل بأمثلة واقعية تُظهر تأثير هذه التبعات مع إحصائيات تُبرز نسب الشركات المتأثرة.

يترتب على سحب المزايا تبعات قانونية ومالية:

أولا: استرداد المزايا

يُطالب المستثمر بإعادة المبالغ الممنوحة مثل الإعفاءات الضريبية أو الأراضي المخصصة على سبيل المثال شركة صناعية في ولاية البليدة اضطرت لإعادة إعفاءات ضريبية بقيمة 5 ملايين دينار عام 2023 بعد سحب المزايا بسبب توقف التنفيذ، مع إلغاء تخصيص أرض بمساحة 4 هكتارات تُشير الدراسات إلى أن استرداد المزايا يُشكل تحديًا للشركات الصغيرة التي قد تواجه إفلاسًا بنسبة 15% من الشركات المتأثرة.[1]

[1]. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)،التقرير الإحصائي للاستثمار 2023، الجزائر، 2023، ص 35.

ثانيا: الغرامات

تُفرض عقوبات مالية تصل إلى 10% من قيمة الاستثمار في حالات المخالفات المتعمدة. على سبيل المثال، شركة سياحية دفعت غرامة قدرها 7 ملايين دينار عام 2023 بعد سحب المزايا بسبب تقديم بيانات كاذبة حول حجم التمويل.

ثالثا: تأثير السمعة

يؤثر سحب المزايا على الثقة التجارية، مما قد يعيق الشركة في الحصول على تمويل أو شراكات مستقبلية. على سبيل المثال، شركة خسرت عقد شراكة مع مستثمر أجنبي بقيمة 20 مليون دينار عام 2022 بعد سحب المزايا، مما أدى إلى انخفاض قيمتها السوقية بنسبة 15%.

مثال: في عام 2023، سُحبت المزايا من مشروع سياحي في ولاية بجاية بسبب توقف التنفيذ لمدة عامين دون مبررات مقبولة. أظهرت التقارير الميدانية أن الشركة استخدمت الأرض المخصصة لأغراض تجارية غير متعلقة بالمشروع، مما يُعد خرقًا للتعهدات. اضطرت الشركة لإعادة إعفاءات ضريبية بقيمة 4 ملايين دينار دفع غرامة قدرها 2 مليون دينار وإلغاء تخصيص الأرض بمساحة 6 هكتارات. أثر القرار على سمعتها التجارية حيث خسرت عقد شراكة مع شركة أجنبية بقيمة 10 ملايين دينار مما أجبرها على تقليص خططها التوسعية والبحث عن تمويل إضافي بتكلفة أعلى حاولت الشركة الطعن في القرار لكن اللجنة أكدت القرار بناءً على الأدلة المقدمة.[1]

المطلب الثاني:

الطعن في قرار السحب

يُوفر القانون 22-18 للمستثمرين الحق في الطعن على قرارات سحب المزايا سواء من خلال الإجراءات الإدارية أو اللجوء إلى القضاء مما يُعزز مبدأ سيادة القانون ويحمي حقوق

[1] الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،مرجع سابق، ص 35-37.

الأطراف. يُعد هذا الإجراء ضروريًا لضمان العدالة في اتخاذ القرارات الإدارية، مع توفير فرصة لتصحيح الأخطاء الإدارية أو إعادة النظر في القرارات غير القانونية. يُركز هذا المطلب على تحليل أسس الطعن من خلال **(الفرع الأول)** إجراءات الطعن من خلال **(الفرع الثاني)** واللجوء إلى القضاء من خلال **(الفرع الثالث)**مع مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين، مثل تكلفة الإجراءات القضائية وطول مدتها. يُدعم التحليل بأمثلة واقعية تُظهر نجاحات وتحديات الطعن، مع إحصائيات تُبرز نسب إلغاء قرارات السحب.

الفرع الأول:

أسس الطعن في قرار السحب

يُمكن للمستثمر الطعن في قرار سحب المزايا بناءً على أسس قانونية محددة، تهدف إلى حماية حقوقه وضمان العدالة في اتخاذ القرارات الإدارية. تشمل هذه الأسس عدم القانونية**(أولا)**عدم كفاية الأدلة**(ثانيا)**والخطأ الإداري**(ثالثا)** وهي أسس تُطبق بموجب القانون 22-18 والتشريعات الإدارية ذات الصلة يُركز هذا الفرع على تحليل هذه الأسس مع مناقشة كيفية استخدامها في الطعن على قرارات السحب والتحديات التي تواجه المستثمرين في إثبات هذه الأسس يُدعم التحليل بأمثلة واقعية تُظهر حالات نجاح وفشل الطعن.

يُمكن للمستثمر الطعن في قرار السحب بناءً على أسس قانونية:

أولا: عدم القانونية

إذا كان القرار مخالفًا للقانون 22-18 أو التشريعات ذات الصلة على سبيل المثال طعن مستثمر في قرار سحب عام 2023 بحجة أن الوكالة استندت إلى تفسير خاطئ للمادة 12 من القانون 22-18 التي تُلزم الوكالة بإشعار المستثمر كتابيًا قبل السحب ألغت لجنة الطعن القرار بعد التأكد من عدم إتباع الإجراءات القانونية.

ثانيا: عدم كفاية الأدلة

إذا لم تقدم الوكالة أدلة كافية لتبرير السحب على سبيل المثال ألغت لجنة الطعن قرار سحب عام 2022 من مشروع زراعي في ولاية معسكر لعدم وجود إثباتات كافية حول توقف التنفيذ.

ثالثا: الخطأ الإداري

يشمل أخطاء في التقييم مثل إغفال وثائق مقدمة من المستثمر على سبيل المثال طعن مستثمر في قرار سحب عام 2023 بحجة أن الوكالة تجاهلت مبرراته المتعلقة بتأخير التنفيذ بسبب تأخر إصدار تراخيص الأراضي من الجهات المحلية.

الفرع الثاني:

إجراءات الطعن

تشكل إجراءات الطعن آلية قانونية أساسية تهدف إلى حماية حقوق المستثمرين من خلال توفير فرصة لمراجعة قرارات سحب المزايا بشكل عادل وشفاف. تتضمن هذه الإجراءات تقديم الطعن(**أولا**) النظر فيه من قبل لجنة مستقلة(**ثانيا**) وإصدار قرار نهائي(**ثالثا**) مما يعكس التزام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمبادئ العدالة الإدارية. يُركز هذا الفرع على استكمال تحليل هذه الإجراءات مع التركيز على دور اللجنة المستقلة والتحقيقات الميدانية والجداول الزمنية، بالإضافة إلى مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين مثل صعوبة إعداد الوثائق المطلوبة أو طول مدة المراجعة. يُدعم التحليل بأمثلة واقعية وإحصائيات تُبرز فعالية هذه الإجراءات في حماية حقوق المستثمرين.

تشمل إجراءات الطعن الخطوات التالية:

أولا: تقديم الطعن

يُقدم المستثمر طعنًا مكتوبًا إلى الوكالة خلال 30 يومًا من إشعار السحب مدعومًا بوثائق تُثبت مبررات التأخير أو استمرار التمويل على سبيل المثال تقدمت شركة سياحية بطعن عام 2023 ضد قرار سحب المزايا من مشروع في ولاية تيبازة مدعومًا بتقارير مالية تُثبت استمرار التمويل رغم التأخير في التنفيذ بسبب تأخر إصدار تراخيص البناء من الجهات المحلية. يُعتبر هذا الإجراء خطوة أساسية لضمان حماية حقوق المستثمر لكنه يتطلب إعدادًا دقيقًا للوثائق لتجنب الرفض الإداري وفقًا لتقرير الوكالة لعام 2023 تم تقديم 80 طعنًا إداريًا رُفض 20% منها بسبب نقص الأدلة أو عدم الامتثال للمهلة القانونية.[1]

ثانيا: النظر في الطعن

تُشكل لجنة مستقلة تضم ممثلين من الوكالة وخبراء قانونيين واقتصاديين لمراجعة الطعن بناءً على الوثائق والأدلة المقدمة تُجري اللجنة تحقيقات إضافية إذا لزم الأمر، مثل زيارات ميدانية أو استشارة الجهات المعنية مثل الدوائر البلدية أو وزارة البيئة على سبيل المثال مشروع زراعي في ولاية الوادي خضع لمراجعة طعن عام 2023 حيث أُجريت زيارة ميدانية أظهرت أن التأخير في التنفيذ كان بسبب نقص إمدادات المياه نتيجة أعمال صيانة للقنوات الزراعية. أدى ذلك إلى إلغاء قرار السحب وإعادة المزايا بما في ذلك إعفاء ضريبي وأرض بمساحة 20 هكتارًا. تستغرق هذه المرحلة عادةً 30–45 يومًا لكنها قد تطول في الحالات المعقدة التي تتطلب تحقيقات موسعة مما يُشكل تحديًا للمستثمرين الذين يسعون لاستعادة المزايا بسرعة تُشير الإحصائيات إلى أن 60% من الطعون تتطلب زيارات ميدانية مما يُطيل المدة الإجمالية بنسبة 20%.[2]

[1]. بوخاري سمير، آليات مراقبة الاستثمار في الجزائر التحديات والحلول، مقال علمي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 12، العدد 1، 2023، ص ص 45-50.
[2]. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، التقرير السنوي لعام 2023، الجزائر،2023، ص 48-52.

ثالثا: إصدار القرار

تُصدر اللجنة قرارًا خلال 60 يومًا كحد أقصى إما بتأييد قرار السحب أو إلغائه مع إعادة المزايا في حال إلغاء القرار قد تُمنح الشركة مهلة إضافية لتصحيح المخالفات أو تعويض مالي عن الأضرار الناتجة عن القرار الخاطئ. على سبيل المثال ألغت لجنة الطعن قرار سحب عام 2023 من مشروع سياحي في ولاية جيجل بعد التأكد من أن التأخير في التنفيذ كان بسبب تأخر إصدار تراخيص البناء وأُعيدت المزايا بما في ذلك إعفاء ضريبي وأرض بمساحة 5 هكتارات مع تحذير للشركة بضرورة تسريع التنفيذ خلال 6 أشهر وفقًا لدراسة أكاديمية يتم إلغاء حوالي 25% من قرارات السحب بعد الطعن الإداري مما يُظهر فعالية هذا الإجراء في حماية حقوق المستثمرين لكنه يُبرز أيضًا الحاجة إلى تحسين دقة القرارات الأولية لتقليل الطعون.[1]

مثال: في عام 2023 تقدمت شركة زراعية بطعن ضد قرار سحب المزايا من مشروع في ولاية معسكر حيث سُحبت المزايا بسبب تأخر التنفيذ 12 شهرًا عن الجدول الزمني. استند الطعن إلى أن التأخير كان بسبب تأخر إصدار تراخيص الأراضي من الجهات المحلية مدعومًا بوثائق تُثبت مراسلات الشركة مع الدوائر البلدية قدمت الشركة تقريرًا فنيًا يُظهر استمرار الأعمال ببطء بسبب نقص الموارد مع إثبات تمويل إضافي بقيمة 5 ملايين دينار. أجرت اللجنة زيارة ميدانية للتحقق من حالة المشروع واستعانت بخبير زراعي لتقييم تقدم الأعمال. بعد مراجعة استغرقت 40 يومًا ألغت اللجنة قرار السحب وأعادت المزايا بما في ذلك إعفاء ضريبي وأرض بمساحة 30 هكتارًا، مع تحذير للشركة بضرورة إكمال المرحلة الأولى خلال 9 أشهر منحت الشركة تعويضًا ماليًا بقيمة 2 مليون دينار عن الأضرار الناتجة عن توقف الأعمال هذا المثال يُظهر فعالية إجراءات الطعن في حماية حقوق المستثمرين، لكنه يُبرز أيضًا الحاجة إلى تحسين التنسيق بين الوكالة والجهات المحلية لتجنب التأخيرات الإدارية.[2]

---

[1]. عبد الرحمن كريم، الإطار القانوني لسحب المزايا الاستثمارية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2022، ص 70.

[2]. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)، مرجع سابق، ص ص 48-50.

الفرع الثالث:

اللجوء إلى القضاء

يُعد اللجوء إلى القضاء الخطوة الأخيرة التي يمكن للمستثمر اللجوء إليها في حال رفض الطعن إداريًا، وهو إجراء يهدف إلى ضمان مراجعة قانونية مستقلة لقرار السحب. يُعتبر هذا الإجراء حجر الزاوية في حماية حقوق المستثمرين، حيث يوفر آلية لتصحيح الأخطاء الإدارية أو القرارات غير القانونية. يُركز هذا الفرع على تحليل خطوات رفع الدعوى القضائية، إجراءات المحكمة، وتنفيذ الأحكام، مع مناقشة التحديات التي تواجه المستثمرين، مثل التكلفة العالية وطول مدة الإجراءات القضائية. يُدعم التحليل بأمثلة واقعية تُظهر نتائج الدعاوى القضائية، مع إحصائيات تُبرز نسب الأحكام لصالح المستثمرين.

في حال رفض الطعن إداريًا، يُمكن للمستثمر اللجوء إلى المحكمة الإدارية من خلال الخطوات التالية:

أولا: رفع الدعوى

يُقدم المستثمر طعنًا إلى المحكمة الإدارية خلال 60 يومًا من قرار لجنة الطعن، مع تقديم الأدلة والمبررات القانونية، مثل وثائق تُثبت عدم قانونية القرار أو وجود أخطاء إدارية. على سبيل المثال، رفع مستثمر دعوى عام 2023 ضد قرار سحب المزايا من مشروع صناعي في ولاية قسنطينة، بحجة أن الوكالة تجاهلت مبررات التأخير الناتجة عن قيود استيراد المواد الخام بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية. تُشير الإحصائيات إلى أن 30% من قرارات السحب التي تُرفض إداريًا يتم الطعن عليها قضائيًا، لكن التكلفة العالية (تتراوح بين 2 و5 ملايين دينار) تُثني العديد من الشركات الصغيرة عن هذا الخيار.[1]

[1]. لعروسيمحمد، تأثير السياسات الاستثمارية على الشركات الصغيرة في الجزائر، دار العلم، الجزائر، 2021، ص 130-135.

ثانيا: إجراءات المحكمة

تُعقد جلسات لفحص الأدلة، مع الاستماع إلى أطراف النزاع (الشركة والوكالة) واستشارة خبراء إذا لزم الأمر، مثل خبراء اقتصاديين أو بيئيين. تُركز المحكمة على التحقق من قانونية القرار، مدى كفاية الأدلة، وما إذا كانت الوكالة قد اتبعت الإجراءات القانونية. على سبيل المثال، في قضية عام 2023، استمعت المحكمة إلى شهادات شركة أثبتت أن التأخير في تنفيذ مشروع زراعي كان بسبب قوة قاهرة (قيود الاستيراد)، واستعانت بخبير اقتصادي لتقييم الأضرار المالية الناتجة عن القرار. تستغرق الإجراءات القضائية عادةً 6–12 شهرًا، مما يُشكل تحديًا كبيرًا للمستثمرين الذين يسعون لاستعادة المزايا بسرعة.

ثالثا: تنفيذ الحكم

إذا حكمت المحكمة لصالح المستثمر يُلغى قرار السحب ويُعاد منح المزايا وقد يُمنح تعويض مالي عن الأضرار على سبيل المثال ألغت المحكمة الإدارية قرار سحب عام 2023 من مشروع زراعي في ولاية الجلفة وأمرت بإعادة إعفاءات ضريبية بقيمة 5 ملايين دينار مع تعويض بقيمة 10 ملايين دينار بسبب الأضرار المالية والتجارية بما في ذلك خسارة عقد شراكة. إذا حكمت المحكمة لصالح الوكالة يُؤكد القرار وقد يُطالب المستثمر بدفع غرامات إضافية إذا تبين وجود مخالفات متعمدة. وفقًا لدراسة أكاديمية يتم إلغاء حوالي 20% من قرارات السحب بعد اللجوء إلى القضاء مما يُظهر أهمية هذا الإجراء لكنه يُبرز أيضًا الحاجة إلى تقليل مدة الإجراءات القضائية.[1]

مثال: في عام 2023 رفعت شركة صناعية دعوى أمام المحكمة الإدارية ضد قرار سحب المزايا من مشروع لإنتاج المعدات الزراعية في ولاية قسنطينة استندت الدعوى إلى أن الوكالة تجاهلت مبررات التأخير الناتجة عن قيود استيراد المواد الخام بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على توافر الفولاذ بنسبة 30% في السوق المحلي. قدمت الشركة وثائق تُثبت مراسلاتها مع الموردين وتقريرًا ماليًا يُظهر استمرار التمويل بقيمة 20 مليون دينار

[1]. بن زيانفاطمة، **أثر قرارات سحب المزايا على سمعة الشركات الاستثمارية**، مجلة الدراسات التجارية، جامعة قسنطينة، المجلد 10، العدد 3، 2022، ص 88-95.

عقدت المحكمة 4 جلسات على مدار 6 أشهر استمعت خلالها إلى شهادات الشركة وممثلي الوكالة، واستعانت بخبير اقتصادي لتقييم الأضرار التي شملت خسارة عقد تصدير بقيمة 15 مليون دينار. ألغت المحكمة القرار وأمرت بإعادة المزايا بما في ذلك إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات وأرض بمساحة 5 هكتارات مع تعويض بقيمة 12 مليون دينار عن الأضرار المالية والتجارية. ألزمت المحكمة الوكالة بمراجعة إجراءاتها لضمان مراعاة الظروف الاقتصادية في اتخاذ القرارات هذا المثال يُظهر أهمية اللجوء إلى القضاء في حماية حقوق المستثمرين لكنه يُبرز أيضًا الحاجة إلى تقليل مدة الإجراءات القضائية لتجنب الأضرار الإضافية.[1]

[1]. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**(ANDI)**،مرجع سابق، ص 48-60.

خـــاتـــمـــــة

لقد سعى القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر إلى إرساء إطار تشريعي حديث ومحفز يهدف إلى تعزيز جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب، من خلال تنظيم نظام المزايا حرص المشرع الجزائري على تقديم حوافز جبائية ومالية وإدارية تهدف إلى تطوير القطاعات ذات الأولوية ضمان التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وقد تم تحديد أنظمة المزايا بمرونة تتيح استهداف استثمارات مهيكلة وذات قيمة مضافة عالية مع وضع إجراءات تسجيل دقيقة وآليات مراقبة صارمة من قبل الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لضمان الالتزام بالتزامات المستثمرين.

ومع ذلك فإن تطبيق هذا القانون يواجه تحديات عديدة منها البيروقراطية الإدارية التي قد تعيق سرعة تنفيذ الإجراءات ومحدودية الوعي لدى المستثمرين الأجانب بالفرص المتاحة، إلى جانب الحاجة إلى تحسين البنية التحتية وتطوير المنظومة المصرفية لتسهيل تحويل رؤوس الأموال كما أن غياب التنسيق الكافي بين مختلف الجهات المعنية قد يؤثر على فعالية السياسات التحفيزية.

❖ **التحديات:**

1. **البيروقراطية الإدارية:** لا تزال الإجراءات الإدارية تشكل عائقاً أمام المستثمرين مما يؤخر تنفيذ المشاريع.
2. **ضعف الترويج الدولي:** عدم كفاية الحملات الترويجية لتسليط الضوء على المزايا الجديدة قد يحد من جذب الاستثمارات الأجنبية.
3. **قصور البنية التحتية:** الحاجة إلى تطوير البنية التحتية في بعض المناطق لدعم المشاريع الاستثمارية.
4. **النظام المصرفي:** محدودية الإصلاحات المصرفية قد تعيق حركة تحويل الأموال وتقلل من ثقة المستثمرين الأجانب.
5. **تقلبات السوق العالمية:** تؤثر تقلبات أسعار النفط والمواد الخام على دقة التوقعات المالية، مما يزيد من المخاطر بنسبة20%.

6. **نقص الخبرة الفنية:** يواجه المستثمرون المحليون صعوبات في إعداد دراسات جدوى دقيقة بسبب نقص الخبرة في استخدام النماذج المالية مما يؤدي إلى تقديرات غير واقعية بنسبة 30% في بعض الحالات.

7. **نقص الوعي الثقافي:** 50% من المستثمرين غير مدركين لأهمية حماية التراث
8. **نقص البيانات السوقية:** غياب قواعد بيانات شاملة يُعيق تحليل الطلب والعرض مما يؤثر على دقة الدراسات.
9. **التحديات التقنية** :تتطلب بعض المشاريع تقنيات متقدمة غير متوفرة محليًا مما يزيد تكاليف الاستيراد بنسبة 15%.
10. **ضعف الرقابة:** تغطي حملات التفتيش 50% فقط من المشاريع الصناعية بسبب نقص الموارد البشرية.

11. **التركيز المفرط:** إعطاء الأولوية لقطاعات محددة يحد من الاستثمارات في التكنولوجيا الرقمية بنسبة 20%.
12. **المنافسة الإقليمية:** المغرب يجذب 40% من استثمارات الطاقة المتجددة في المنطقة.

❖ **التوصيات:**

1. **تبسيط الإجراءات الإدارية:** تسريع وتيرة الرقمنة في تسجيل الاستثمارات ومنح المزايا لتقليل العوائق البيروقراطية.
2. **تعزيز الترويج الدولي:** إطلاق حملات ترويجية عالمية تستهدف المستثمرين الأجانب لإبراز المزايا التنافسية التي يقدمها القانون 22-18.
3. **تطوير البنية التحتية:** الاستثمار في تحسين البنية التحتية في المناطق ذات الأولوية لدعم المشاريع الاستثمارية.
4. **إصلاح النظام المصرفي:** تسريع الإصلاحات المصرفية لتسهيل تحويل رؤوس الأموال وبناء الثقة لدى المستثمرين.

5. **تعزيـز التنسـيق المؤسسـاتي:** تحسين التنسيق بين الوكالـة الجزائريـة لترقيـة الاستثمار والجهات الحكومية الأخرى لضمان تنفيذ سلس للسياسات.
6. **منصـة رقميـة متكاملـة:** تطوير منصـة حكوميـة توفر أدوات محاكـاة اقتصـادية وبيانـات سوقية، مع توفيرها مجانًا للمستثمرين.
7. **برامج تدريبية متخصصة:** تنظيم 100 ورشة عمل سنويًا من قبل الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لتدريب 5,000 مستثمر على إعداد دراسات جدوى.

في الختام، يمثل القانون 22-18 خطوة متقدمة نحو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، لكن نجاحه يتوقف على التغلب على التحديات المذكورة وتنفيذ التوصيات المقترحة لضمان تحقيق الأهداف المنشودة في جذب الاستثمارات ودعم النمو الاقتصادي الوطني.

قائمة المراجع

I.المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. بلعيد فاطمة، الصناعات الغذائية وفرص التصدير، دار الخلدونية، الجزائر، 2023.
2. بن سويح خديجة،النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، دار الحقيقة، الجزائر،2007.
3. زغدو دنور الدين،دور دراسات الجدوى في تقييم المشاريع الاستثمارية، الطبعة الأولى، دار النهضة، الجزائر،2022.
4. عبد القادر محمد،تطور السياسات الاقتصادية في الجزائر، دار الجزائر للنشر، الجزائر،2010.
5. الصغير محمد،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، التحديات والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر،2018.
6. عماري خالد، الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الحقيقة، الجزائر،2021.

لعروسي محمد، تأثير السياسات الاستثمارية على الشركات الصغيرة في الجزائر. الطبعة الأولى، دار العلم، الجزائر،2021.

ثانيا: المذكرات

7. بلحاج محمد، دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في تعزيز الاستثمار الأجنبي،مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2023.
8. بن سويح خديجة،النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، أطروحة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، بن عكنون،2007.
9. بن علي محمد،تحديات تمويل المشاريع الصناعية في الجزائر، مذكرة ماجستير، المدرسة الوطنية العليا للتسيير،2022.
10. بوضياف أحمد،تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2023.
11. بوزيدي سمير، دور الطاقات المتجددة في التحول الطاقوي في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة 2، كلية العلوم الاقتصادية،2023.
12. زغبة سمير،جذب الاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين، مذكرة دكتوراه، جامعة وهران،2023.
13. سعيدي أحمد،دور التكوين المهني في دعم الاستثمار، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2022.
14. سعيدي فاطمة،آليات مراقبة الاستثمار في الجزائر: دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران،2022.
15. عبد الرحمن كريم،الإطار القانوني لسحب المزايا الاستثمارية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية،2022.

16. العماري خالد، الطاقات المتجددة وأثرها على البيئة في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية العلوم،2023.
17. قاسمي ليلى، البيروقراطية وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي في الجزائر،مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة سطيف، 2021.

ثالثا: المقالات

18. بلحاج محمد،تأثير التحفيزات الضريبية على الاستثمار الصناعي فيالجزائر،مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 12، العدد 2، 2023.
19. بلحاج، محمد، الاستثمارات المهيكلة وتأثيرها الاقتصادي،مجلة الاقتصادوالتنمية، المجلد 13، العدد 1، 2024.
20. بن زيان فاطمة،أثر قرارات سحب المزايا على سمعة الشركاتالاستثمارية،مجلة الدراسات التجارية، جامعة قسنطينة، المجلد 10، العدد 3، 2022.
21. بن عيسى أحمد،تحديات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،مجلة الاقتصاد والتنمية، جامعة الجزائر 3، المجلد 15، العدد 2، 2022.
22. بوخاري سمير،آليات مراقبة الاستثمار في الجزائر: التحديات والحلول،مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، المجلد 12، العدد 1، 2023.
23. عماري خالد، الدعم اللوجستي وتأثيره على الاستثمار،مجلة الاقتصاد الجزائري، المجلد 9، العدد 2، 2024.
24. عماري خالد،الرقمنة وتأثيرها على بيئة الاستثمار في الجزائر،مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 1، 2024.
25. قاسمي نور الدين،الاستثمار الزراعي في المناطق الصحراوية، مجلةالتنمية الريفية، المجلد 8، العدد 3، 2023.

رابعا: النصوص القانونية

26. القانون رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، **المتعلق بتطوير الاستثمار**، الجريدة الرسمية، العدد 47.
27. القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003، **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد 43.
28. القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، **الجريدة الرسمية**، العدد 46.
29. القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، **المتعلق بالاستثمار**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48.
30. القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990، **المتعلق بعلاقات العمل**، الجريدة الرسمية، العدد 17.

31. القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998، **المتعلق بحماية التراث الثقافي الجريدة الرسمية**، العدد 38.

خامسا: النصوص التنظيمية

32. **المرسوم التنفيذي رقم 22-295** المؤرخ في 4 سبتمبر 2022، المتعلق بتحويل الاعتمادات المالية في ميزانية التسيير لوزارة الشباب والرياضة، الجريدة الرسمية، العدد 58.
33. **المرسوم التنفيذي رقم 22-296** المؤرخ في 4 سبتمبر 2022، المتعلق بتنظيم السلطة الوطنية العليا للاستئناف في مجال الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 58.
34. **المرسوم التنفيذي رقم 22-298** المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المتعلق بتنظيم وكالة الترويج للاستثمار الجريدة الرسمية، العدد 60.
35. **المرسوم التنفيذي رقم 22-299** المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المتعلق بتحديد كيفية تسجيل الاستثمار ونقل الملكية ورسوم معالجة ملفات الاستثمار،الجريدة الرسمية، العدد 60.
36. **المرسوم التنفيذي رقم 22-300** المؤرخ في 8 سبتمبر 2022،المتعلق بتحديد الأنشطة والعقارات والخدمات المؤهلة للاستفادة من الحوافز،الجريدة الرسمية، العدد 59.
37. **المرسوم التنفيذي رقم 22-302** المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المتعلق بوضع معايير تعريف "الاستثمارات الهيكلية" وشروط الحصول على مزايا استغلالها ووضع جداول تقييم المشروعات الكبرى،الجريدة الرسمية، العدد 60.
38. **المرسوم التنفيذي رقم 22-303** المؤرخ في 8 سبتمبر 2022، المتعلق بمتابعة الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 59.

سادسا: التقارير

39. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2022، جنيف.
40. البنك الأفريقي للتنمية، تقرير التنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا، 2024، أبيدجان.
41. البنك الدولي، مؤشر ممارسة الأعمال، 2023، واشنطن.
42. البنك الدولي، تقرير التنمية الاقتصادية في الجزائر، 2024،واشنطن العاصمة.
43. الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2020-2024، وزارة التخطيط، الجزائر.
44. المكتب الوطني للإحصاءات، تقرير التوظيف في إليزي 2020-2023، الجزائر.
45. المكتب الوطني للإحصاءات، مؤشرات التنمية البشرية في الجنوب 2018-2023، الجزائر.
46. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، دليل قانون الاستثمار 22-18الجزائر: المطبعة الرسمية.

47. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، دليل الدعم المالي للاستثمار، 2022، الجزائر.
48. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، التقرير السنوي عن الاستثمارات في الجزائرحتى أكتوبر، 2024، الجزائر.
49. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، الدليل العملي للمستثمر،31 جويلية 2024،متاح على: https://www.aapi.dz.
50. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، دليل الاستثمار في المناطق الجنوبية،الجزائر.
51. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، دليل المستثمر،2022، الجزائر.
52. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، التقرير الإحصائي للاستثمار، 2023 الجزائر.
53. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)،التقرير السنوي لعام 2023، الجزائر.
54. الوكالة الوطنية للحماية البيئية، الأثر البيئي لمشروع التعدين في تمنراست، 2022، الجزائر.
55. وزارة الأشغال العمومية، تقرير مشروع الطريق السيار تمنراست-إن صالح، 2023، الجزائر.
56. وزارة البيئة والطاقات المتجددة، التقرير الوطني حول الاستدامة البيئية، المطبعة الوطنية،2023، الجزائر.
57. وزارة التجارة، الاتفاقيات الثنائية للجزائر، 2023، متاح على: www.commerce.gov.dz. تم الاطلاع في 19 أبريل 2025.
58. وزارة التجارة. تقرير الصادرات، 2023، الجزائر.
59. وزارة التجارة، تقرير الاتفاقيات الدولية،2023، الجزائر.
60. وزارة الزراعة والتنمية الريفية، تقرير حول الاستثمارات في الفلاحة الصحراوية،2022، المطبعة الوطنية، الجزائر.
61. وزارة الزراعة والتنمية الريفية، تقرير الإنتاج الزراعي 2018-2022،الجزائر.
62. وزارة الزراعة والتنمية الريفية،تقرير الإنتاج الزراعي، 2024، الجزائر.
63. وزارة الزراعة، تقرير الاستثمار الزراعي، 2023، الجزائر.
64. وزارة السياحة، تقرير الاستثمار السياحي، 2023، الجزائر.
65. وزارة الصناعة، تقرير الصناعات الخفيفة في غليزان، 2024، الجزائر.
66. وزارة الصناعة، تقرير الاستثمار الصناعي، 2024، الجزائر.
67. وزارة الصناعة، تقرير المشاريع المهيكلة، 2024، الجزائر.
68. وزارة الصناعة والمناجم،التقرير السنوي حول المشاريع الاستثمارية في الجزائر،2023، المطبعة الوطنية، الجزائر.
69. وزارة الطاقة، تقرير الهيدروجين الأخضر، 2023، الجزائر.
70. وزارة الطاقة والمناجم،تقرير سنوي عن مشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر،2023، الجزائر.
71. وزارة الطاقة والمناجم، تقرير القطاعات الاستراتيجية، 2024، الجزائر.
72. وزارة المناجم، تقرير الاستثمار التعديني، 2024، الجزائر.

II. المراجع باللغة الفرنسية

73. OECD. (2024). **Economic Outlook for Algeria***: Investment and Diversification*. PARIS: OECD Publishing,pp 50-70.

الملاحق

الملحق الأول : الجدول التالي يوضح تأثير نظام المزايا على القطاعات الاقتصادية2018-2023.

القطاع	المزايا المقدمة	التأثير الاقتصادي
الصناعة التحويلية	-إعفاء من ضريبة الأرباح (IBS) لمدة 7 سنوات وتخفيض ضريبة القيمة المضافة (TVA)على المعدات	- زيادة إنتاج السلع الصناعية بنسبة 12% وتصدير بقيمة 500 مليون دولار.
الزراعة	-إعفاء من الرسوم الجمركية و قروض ميسرة	- زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 15%و تقليل الواردات بنسبة 10%.
الطاقات المتجددة	-إعفاء كامل من ضريبتي TVA و IBS لمدة 10 سنوات	- إنشاء 5 محطات طاقة شمسية بقدرة 500 ميغاواط
السياحة	-إعفاء من ضريبة الأرباح (IBS) لمدة 5 سنوات - تسهيلات عقارية	-زيادة عدد السياح بنسبة 8% و إيرادات بقيمة 200 مليون دولار

المصدر:استنادا لتقارير وزراة الصناعة 2018-2023

الملحق الثاني: الجدول التالي يوضح الأثر الاجتماعي لبعض المشاريع الاستثمارية

الجانب الاجتماعي	الوصف	أمثلة ونتائج
خلق فرص العمل	تشترط النصوص القانونية توفير وظائف دائمة للاستفادة من المزايا الإضافية (المادة 7 من قانون 22-18).	- مشاريع الاستثمار في ولاية إليزي: خلق 10,000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة (2020-2023)، خفض البطالة بنسبة 5%. - مصنع فيات في وهران: 2,000 فرصة عمل مباشرة و5,000 غير مباشرة في سلسلة التوريد.
تحسين البنية التحتية	الاستثمارات في المناطق النائية تسهم في تطوير الطرق، المدارس، والمستشفيات.	- مشروع الطريق السيار تمنراست-إن صالح: تحسين الربط بين المناطق الجنوبية والشمالية، تسهيل نقل البضائع وتنقل السكان.
تقليص الفوارق الجهوية	توجيه الاستثمارات نحو المناطق المهمشة لتعزيز العدالة الاجتماعية والحد من الهجرة الداخلية.	- زيادة الاستثمارات في ولايات الجنوب بنسبة 20% (2018-2023).

الملحق الثالث: الجدول التالي يوضح الأثر السياسي لبعض المشاريع الاستثمارية:

المشروع	الدولة الشريكة	القيمة (مليار دولار)	الأثر السياسي
ميناء الحمدانية	الصين	3.5	تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين
مصنع فيات في وهران	إيطاليا	0.4	توطيد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي
محطة طاقة شمسية في تمنراست	فرنسا	0.2	دعم التعاون في مجال الطاقات المتجددة

الملحق الرابع: يلخص التشريعات الرئيسية لنظام المزايا:

التشريع	السنة	الأهداف الرئيسية	المواد الرئيسية
الأمر 01-03	2001	وضع أسس نظام المزايا الجبائية والجمركية	المادة 4
قانون 16-09	2016	ترتيب المزايا حسب القطاعات وإلغاء قاعدة 49/51%	المادة 12
قانون 22-18	2022	إدخال أنظمة تحفيزية جديدة وضمانات قانونية	المواد 3، 10، 15، 21
المرسوم 22-302	2022	تحديد معايير الاستثمارات المهيكلة	المادة 2

المصدر: "عبد القادر، محمد، المرجع السابق، ص 150-160.".[1]

[1] عبد القادر، محمد، مرجع سابق، ص ص 150-160.

الملحق الخامس: خصائص نظام المزايا وتأثيراتها

الخاصية	الوصف	التأثير الاقتصادي	المرجع القانوني
المرونة	تصميم حوافز حسب طبيعة المشروع وقطاعه	زيادة المشاريع المسجلة بنسبة 18% (2021-2024)	المادة 5، قانون 22-18
التدرج	تقسيم المزايا إلى مراحل (إنشاء، تشغيل، توسع)	زيادة استدامة المشاريع بنسبة 22%	المادة 9، قانون 22-18
الشفافية	مراجعة الوثائق خلال 60 يومًا ونشر تقارير سنوية	تعزيز الثقة وتقليل الفساد	المرسوم 22-295
الاستدامة	تشجيع المشاريع الخضراء واستثناء الملوثة	إنتاج 1,500 ميغاواط من الطاقة النظيفة	المادة 13، قانون 22-18
التكامل	التماشي مع أهداف التنويع الاقتصادي	تقليل استيراد التكنولوجيا بنسبة 10%	تقرير OECD 2024

الملحق السادس: أنواع المزايا وتطبيقاتها

نوع المزايا	الوصف القانوني	التطبيق العملي	التأثير الاقتصادي
إعفاءات ضريبية	إعفاء من IBS لمدة 5-15 سنة، تخفيض TVA -50 75%	شركات البرمجيات في سطيف	زيادة الشركات الناشئة بنسبة 25%
إعفاءات جمركية	إعفاء كامل على استيراد المعدات	مشاريع التعدين في تبسة	تقليل تكاليف الإنشاء بنسبة 28%
تخصيص الأراضي	أراضٍ بأسعار رمزية (2-6 دنانير/م²)	مشاريع الطاقة الشمسية في بشار	زيادة إنتاج الكهرباء بنسبة 20%
دعم مالي	قروض بفوائد 0.2-0.8% ومنح للبحث	شركات التكنولوجيا في قسنطينة	إنشاء 90 شركة ناشئة
حوافز قطاعية	إعفاءات للطاقة المتجددة والتعدين	مشاريع الطاقة الشمسية ومراكز البيانات	تعزيز القطاعات الاستراتيجية

الملحق السابع: التطبيقات العملية والتحديات

القطاع	التطبيق العملي	الإنجازات	التحديات
الصناعي	مصنع Algerian Industrial Tech في بليدة	زيادة الإنتاج بنسبة 15%، 2,500 فرصة عمل	نقص الكوادر الفنية
الزراعي	250 مشروعًا زراعيًا في أدرار	زيادة إنتاج الحبوب بنسبة 28%	ضعف البنية التحتية للري والنقل
الخدمات	10 فنادق في تيبازة	جذب 200,000 سائح سنويًا	البيروقراطية في تخصيص الأراضي
اللوجستي	إعفاءات في ميناء بجاية	زيادة الصادرات بنسبة 20%	ضعف التنسيق الإداري
الطاقة المتجددة	20 محطة طاقة شمسية في الأغواط	إنتاج 2,000 ميغاواط، 4,000 فرصة عمل	ارتفاع تكاليف التكنولوجيا
تكنولوجيا المعلومات	120 شركة ناشئة في الجزائر العاصمة	خلق 7,000 فرصة عمل	نقص التمويل طويل الأجل
التعدين	مشاريع الفوسفات في تبسة	زيادة الإنتاج بنسبة 25%، 3,000 فرصة عمل	تحديات لوجستية في النقل

الملحق الثامن: يمثل الفرق بين الأنظمة الثلاثة بموجب القانون 22-18.

المعيار	نظام القطاعات ذات الأولوية	نظام المناطق ذات الأولوية	نظام الاستثمارات المهيكلة
الهدف	دعم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية (صناعة، سياحة، زراعة) لزيادة الإنتاج وتقليل الواردات	تحقيق التنمية الإقليمية في المناطق المهمشة (جنوب، هضاب عليا) لتقليل الفوارق الإقليمية	تشجيع المشاريع الكبرى ذات التأثير الاقتصادي العالي (صادرات، نقل تكنولوجيا)
الموقع الجغرافي	في جميع أنحاء الجزائر، مع التركيز على المناطق الصناعية	مناطق محددة (جنوب، هضاب عليا، حدود) لتحقيق التوازن الإقليمي.	غير مرتبط بموقع، يعتمد على حجم المشروع وتأثيره
مدة الإعفاءات	3-7سنوات، قابلة للتمديد بناءً على الأداء	5-12سنة، مع تمديد في حال تحقيق أهداف تنموية	10-15سنة أو أكثر، بناءً على موافقة حكومية.
نوع المزايا	إعفاءات جبائيةIBS) ، TAP، (TVA، تخفيضات عقارية، دعم لوجستي محدود	إعفاءات جبائية ممتدة، دعم بنية تحتية (50%)، أراضٍ رمزية	إعفاءات شاملة، دعم بنية تحتية (70%)، تسهيلات تصدير وتحويل أرباح
الشروط	نشاط ضمن قطاعات محددة، دراسة جدوى، تسجيل عبر AAPI	استثمار في مناطق محددة، توظيف محلي (70%)، تقارير دورية	موافقة حكومية، مشاريع كبرى(اكثر من 100منصب)، اتفاقية خاصة.

الملحق التاسع: يمثل مقارنة معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في الجزائر.

المعيار	الأهداف	المؤشراتالرئيسية	مثال عملي	التحديات	الحلول المقترحة
الجدوى الاقتصادية	- تحقيق عائد مالي - خلق فرص عمل - تقليل الواردات	*NPVإيجابية، <IRR* 15%، <PaybackPeriod 6سنوات	مصنع أدوية (NPV: 120 مليون دينار، 600 وظيفة(	نقص الخبرة، تقلبات السوق، البيروقراطية	منصة رقمية، تدريب 10,000 مستثمر، رقمنة الإجراءات
الالتزام القانوني	ضمان الامتثال للقوانين البيئية والعمالية	تقارير امتثال نصف سنوية، غرامات 5–10 ملايين دينار	رفض مشروع تعدين تمنراست (استنزاف مياه 15%)	تعقيد التشريعات، نقص الوعي القانوني	مركز دعم قانوني، حملات توعية لـ30,000 مستثمر
الأولوية القطاعية	دعم قطاعات استراتيجية (طاقة، زراعة، سياحة)	27%طاقة متجددة، 5 ملايين سائح بحلول 2030	محطة طاقة شمسية أدرار (200 ميغاواط،	ضعف البنية التحتية، المنافسة الإقليمية	استثمار 5 مليارات دولار، شراكات دولية

(NET PRESENT VALUE) .NPV)*هو مفهوم يستخدم في المالية وتقييم المشاريع الاستثمارية، ويهدف إلى تحديد قيمة المشروع اليوم بناء على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم معين (عادة يعكس تكلفة رأس المال أو معدل العائد المطلوب). إذا كان موجبا فإن المشروع مربح، وإذا كان سالبا فان المشروع غير مجد،وإذا كان يساوي 0 فالمشروع يحقق فقط معدل العائد المطلوب.

.IRR INTERNAL RATE OF RETURN*هو معدل العائد الداخلي، وهو مقياس مالي يستخدم لتقييم ربحية المشاريع الاستثمارية. ويمثل IRRمعدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية NPVللتدفقات النقدية المستقبلية صفرا، بمعنى آخر، هو المعدل الذي يساوي فيه إجمالي التدفقات النقدية الداخلة القيمة الحالية للاستثمار. دليل مصطلحات هارفارد بزنس ريفيو.economipedia.

			300 وظيفة)		
الاستدامة البيئية	تقليل التلوث، حماية الموارد الطبيعية	انبعاثات −7% بحلول 2030، حماية 95% من التنوع البيولوجي	مزرعة رياح النعامة (100 ميغاواط، نفايات − 50%)	تكاليف التقنيات، ضعف الرقابة	إعانات 50%، زيادة المفتشين إلى 700 بحلول 2027
التأثير الاجتماعي والثقافي	احترام التراث، تحسين المعيشة	ليل البطالة 5%، حماية 100 موقع تراثي	مشروع سياحي غرداية (200 وظيفة، 10 معارض سنويًا)	نقص الوعي الثقافي، نزاعات محلية	حملات توعية، إشراك المجتمع في التخطيط

الملحق العاشر: يمثل معايير تقييم طلبات الاستثمار وأهميتها النسبية

المعيار	الوصف	النسبة المئوية للأهمية	مثال عملي	التحديات المحتملة	الحلول المقترحة
الجدوى الاقتصادية	تقييم العائد الاقتصادي، فرص العمل، وتقليل الواردات	40%	مصنع أدوية يُقلل الواردات بنسبة 25%	صعوبة التنبؤ بالعوائد طويلة الأمد	توفير استشارات اقتصادية للمستثمرين
الالتزام القانوني	الامتثال للقوانين المحلية والبيئية	30%	مشروع سياحي يلتزم بمعايير الاستدامة	تعقيدات التشريعات البيئية	إصدار أدلة قانونية مبسطة
الأولوية القطاعية	التركيز على القطاعات الاستراتيجية (طاقة متجددة، زراعة، صناعة)	30%	محطة طاقة شمسية بقدرة 100 ميغاواط	نقص التمويل للقطاعات الاستراتيجية	زيادة الحوافز المالية للقطاعات

الملحق الحادي عشر: الوثائق المطلوبة ومدة تحضيرها

الوثيقة	الغرض	مدة التخضير	التحديات المحتملة	الحلول المقترحة
دراسة الجدوى	تحليل التكاليف، العائدات، والأثر الاقتصادي	15–30 يومًا	نقص الخبرة وتكلفة الاستشارات	توفير دورات تدريبية ونماذج جاهزة
السجل التجاري	إثبات الوضعية القانونية للمستثمر	5–10 أيام	تأخير إصدار السجل من الجهات المختصة	رقمنة إصدار السجل التجاري
خطة التنفيذ	توضيح الجداول الزمنية والموارد المطلوبة	10–20 يومًا	صعوبة تحديد الموارد بدقة	تقديم استشارات إدارية مجانية

الفهرس

مقدمة.....01

الفصل الأول: تحديد نظام المزايا في اطار قانون 22-18..... 09

المبحث الأول: مفهوم نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر.....
09

المطلب الأول: الأسس النظرية لنظام المزايا للاستثمار في الجزائر.....10

الفرع الأول: تعريف نظام المزايا المقررة للاستثمار بصفة عامة.....10

الفرع الثاني:أهمية نظام المزايا المقررة للاستثمار في الجزائر 12

الفرع الثالث: التطور القانوني لأنظمة المزايا في الجزائر.....16

المطلب الثاني: الخصائص والتطبيقات العملية لنظام المزايا..... 20

الفرع الأول: خصائص نظام المزايا المقررة للاستثمار.....21

الفرع الثاني: أنواع المزايا القررة للاستثمار.....24

الفرع الثالث: التطبيقات العملية للنظام.....27

المبحث الثاني:أنظمة المزايا في اطار القانون 22-18.....31

المطلب الأول:أنواع أنظمة المزايا بموجب القانون 22-18.....31

الفرع الأول: نظام القطاعات ذات الاولوية.....32

الفرع الثاني:نظام المناطق.....34

الفرع الثالث: نظامالاستثمارات المهيكلة.....37

المطلب الثاني: أنواع المزايا المقررة للاستثمار في كل نظام.....41

الفرع الأول:مزايا نظام القطاعات.....42
الفرع الثاني:مزايا نظام المناطق.....45
الفصلالثاني:إجراءات الحصول على المزايا واستغلالها.....52
المبحث الأول: إجراءات تسجيل الاستثمار.....52
المطلب الأول:قرار الوكالة بمنح الاستثمار.....53
الفرع الأول: معايير تقسيم طلبات الاستثمار.....53
الفرع الثاني: إجراءات اتخاذ قرار المنح.....62
الفرع الثالث: الجداول الزمنية والالتزامات بعد المنح.....64
المطلب الثاني: إجراءات تقديم الطلب والحصول على المزايا.....65
الفرع الأول: شروط الاهلية للحصول على المزايا.....66
الفرع الثاني:الوثائق المطلوبة لتقديم الطلب.....68
الفرع الثالث: الية دراسة الطلبات.....69
المبحث الثاني: مراقبة الوكالة لإشغال المزايا.....71
المطلب الأول:سحب المزايا.....71
الفرع الأول:أسباب سحب المزايا.....72
الفرع الثاني: إجراءات سحب المزايا.....73
الفرع الثالث: التبعات القانونية والمالية للسحب.....75
المطلب الثاني:الطعن في قرار السحب.....76
الفرع الأول:أسس الطعن في قرار السحب.....77

الفرع الثاني:إجراءات الطعن.....78

الفرع الثالث: اللجوء الى القضاء.....81

خاتمة.....85

قائمة المراجع.....89

الملاحق: 95

الملخص:

إن قانون 22-18 لعام 2022 في الجزائر يهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين المحليين والأجانب، وتعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد بدعم قطاعات مثل الصناعة والزراعة. يقدم أنظمة تحفيزية مرنة: النظام العام، التفاضلي للقطاعات ذات الأولوية، ونظام الاستثمارات الاستراتيجية، مع حوافز جبائية، مالية، وإدارية. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار تدير التسجيل والمزايا مع رقابة صارمة. لكن البيروقراطية، ضعف التسويق الدولي، ونقص البنية التحتية يعيقان التنفيذ. النظام المصرفي وتحويل الأموال يحتاجان تحسينات كبيرة. يتطلب القانون إصلاحات إدارية وتنسيقًا أفضل بين الجهات الحكومية. تحسين البنية التحتية ضروري لجذب الاستثمارات ودفع التنمية الاقتصادية.

الكلمات الدالة: الاستثمار، التنمية المستدامة، النظام المصرفي، التنمية الاقتصادية، المزايا.

Summary :

Law 22-18 of 2022 in Algeria aims to improve the investment climate to attract local and foreign investors, promote sustainable development, and diversify the economy by supporting sectors such as industry and agriculture. It offers flexible incentive schemes: the general scheme, the preferential scheme for priority sectors, and the strategic investment scheme, with tax, financial, and administrative incentives. The Algerian Investment Promotion Agency manages registration and benefits with strict oversight. However, bureaucracy, weak international marketing, and inadequate infrastructure hinder implementation. The banking system and fund transfers require significant improvements. The law needs administrative reforms and better coordination among government entities. Enhancing infrastructure is essential to attract investments and drive economic development.

Résumé :

La loi 22-18 de 2022 en Algérie vise à améliorer le climat des investissements pour attirer les investisseurs locaux et étrangers, promouvoir le développement durable et diversifier l'économie en soutenant des secteurs comme l'industrie et l'agriculture. Elle propose des régimes incitatifs flexibles : général, préférentiel pour les secteurs prioritaires et pour les investissements stratégiques, avec des avantages fiscaux, financiers et administratifs. L'Agence algérienne de promotion de l'investissement gère l'enregistrement et les avantages sous une supervision stricte. Cependant, la bureaucratie, le faible marketing international et le manque d'infrastructures entravent la mise en œuvre. Le système bancaire et les transferts de fonds nécessitent des améliorations significatives. La loi requiert des réformes administratives et une meilleure coordination entre les entités gouvernementales. L'amélioration des infrastructures est essentielle pour attirer les investissements et stimuler le développement économique.